

بيرتس يحزّر
حبل مقصلة العمل
وميرتس يصارع للبقاء!

صفحة (5) ة

تأثير كورونا في

«الأمن القومي»

الإسرائيلي.. عرض عام

لأبرز النقاشات والاستنتاجات

صفحة (6) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٠/٤/٧ م الموافق ١٤ شعبان ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٥ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إرجاء إقامة حكومة ننتياهو الخامسة إلى ما بعد الفصح العبري وغانتس قد يطلب تمديد مهلة تكليفه!

سلسلة عراقيل وتعقيدات تقف أمام تشكيل حكومة ننتياهو الخامسة ما يجعلها تحت علامة استفهام* في حال أقيمت الحكومة فإن أزماتها السياسية والإدارية ستفجر تباعاً بعد انتهاء أزمة الكورونا *على رأس نقاط الخلاف والأزمات المستقبلية: الموقف من ضم المستوطنات والتعامل مع الجهاز القضائي والمحكمة العليا



(الغيب)

ننتياهو وغانتس: اللقاء تحت مظلة "كورونا".

أنه ليس مطالباً بالاستقالة من منصبه، وهذا من أجل ضمان استمرار ننتياهو في الحكومة عقب انتهاء ولايته بعد عام ونصف العام من تشكيل الحكومة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن غانتس، الذي أعلن أنه سيحارب فساد الحكم، طلب إقامة مقر خاص للقائم بأعمال رئيس الحكومة، لنفسه، أسوة برئيس الحكومة، وهذا بكلفة تصل إلى ٤ ملايين دولار في ثلاث سنوات، وأمام كل هذا، كان غانتس قد تخلى كلياً، بقراره، عن مشروع قانون من شأنه أن يمنع ننتياهو من تشكيل حكومة بعد انتخابات برلمانية تالية كونه يحاكم في قضايا فساد.

وهناك شبهة اعتقاد لدى كثير من المحللين بأنه حتى في حال إقامة حكومة بنيامين ننتياهو الخامسة بين حزبي الليكود و"أرزق أبيض"، فإنها لن تدوم طويلاً، وهناك من يشكك في أن يأتي الوقت الذي سيتاح فيه لرئيس الحزب الثاني بني غانتس تولي رئاسة الحكومة، بعد عام ونصف العام من الآن.

لأنه في هذه الحالة لن يبقى لكنته «مناعة لإسرائيل» نواب للعمل البرلماني الجاري والتفرغ للتصويت في الهيئة العامة. ومن أجل حل هذه القضية، فقد تم الاتفاق على توسيع مجال ما يسمى «القانون الترويجي»، الذي يجيز، بصيغته الإسرائيلية، لوزير من كتلة برلمانية حتى ١٢ عضواً، أن يستقيل من عضوية الكنيست، ويحل محله نائب من قائمة حزبه، وفي حال استقال الوزير فإنه يعود إلى عضوية الكنيست. ولكن هذه الصيغة لا تناسب «مناعة لإسرائيل»، الذي خاض الانتخابات بقائمة تحالفية مع حزبه، ويختلط فيها التدرج، بمعنى أنه حينما يستقيل وزير من «مناعة لإسرائيل»، فإن التالي قد يكون نائباً من كتلتي المعارضة، «يوجد مستقبل»، أو «تلم»، ولهذا فإن الليكود ومناعة لإسرائيل، يريدان تعديل القانون بشكل مشدّد، من أجل تفكيك حتى قائمة الترشيدات الأصلية للكنيست، وليس فقط الكتلة البرلمانية، ويواجه هذا تعقيدات قانونية، واقتراح القانون الجديد هذا يظهر كنوع من فساد الحكم، يضاف له مشروع قانون آخر سترزّه حكومة ننتياهو - غانتس يمنح القائم بأعمال رئيس الحكومة مكانة رئيس حكومة في حال واجه لوائح اتهام، بمعنى

[طالع ص ٣]

بينيت لا ينفي قيام الموساد بسرقة معدات طبية من دول أخرى لمواجهة فيروس كورونا!

وأضاف درعي أن الهدف من وراء هذا الإغلاق هو منع أي تحرك بين العائلات والإزام كل مواطن بأن يقضي العيد مع الأشخاص الذين يعيش معهم حالياً. وقبل تصريحات درعي هذه أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها قررت فرض إغلاق على مدن إسرائيلية أخرى بالإضافة إلى بني براك التي تخطتها أغلبية من اليهود المريدوم بسبب انتشار فيروس كورونا فيها. وهذه المدن هي: إلعاء، ومجدال هيميق، وأشكولون، وطبريا، وأور يهودا، بالإضافة إلى عدد من الأحياء في مدينة القدس ومستوطنتي بيتار عيليت وموديعين عيليت في الضفة الغربية. وأفيد أن الطريقة التي سستتبع في الإغلاق ستكون مشابهة للتي

[طالع تقارير أخرى حول تداعيات

تفشي فيروس كورونا في إسرائيل ص ٦ و ٦]

كما ألمح مسؤولون كبار في هذا الجهاز، في تصريحات لبرنامج «وعوداً» التلفزيوني التي تبثه القناة التلفزيونية ١٢، إلى أن الموساد قام بمثل هذه الفعلة. وقال مدير غرفة العمليات في الموساد للبرنامج: «سيكون هناك نقص كبير في المعدات الطبية في العالم، والناس سيמותون من نقص المعدات، ولكن في إسرائيل لن يحدث ذلك». على صعيد آخر قال وزير الداخلية الإسرائيلي آرييه درعي إن الحكومة تدرس فرض إغلاق شامل في جميع أنحاء إسرائيل عشية عيد الفصح اليهودي الذي يصادف يوم الخميس المقبل، وذلك بغية منع تفشي فيروس كورونا.

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار ٢٠٢٠:

أكثر من نصف الإسرائيليين متشائمون حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور!

٨٤.٠٪)، أظهرت النتائج اتفاقاً واسعاً بين المواطنين العرب حول هذا الأمر - نحو الثلثين منهم (٦٥٪) يعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل معرض لخطر جسيم، بينما قال ١٩٪ منهم إنهم «لا يعرفون» وعلى نحو معاكس، ربما، أظهرت النتائج ارتفاعاً طفيفاً (من ٥٢٪) في شباط إلى ٥٤٪ في آذار) في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بوضع الأمن القومي الإسرائيلي. وقد عزا معدو الاستطلاع هذا الارتفاع، ولو أنه طفيف، إلى التراجع الحاد في مدى وحدة العمليات العسكرية على الحدود الإسرائيلية الجنوبية مع قطاع غزة.

وفي سياق الحديث عن الديمقراطية ومستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل، سئل المشاركون في الاستطلاع: ثمة من يدعي بأن الوقت الآن غير مناسب للاحتجاج على أعمال وإجراءات السلطات الحكومية الرسمية، حتى لو كان ثمة تخوف وقلق على مصير الديمقراطية الإسرائيلية، بينما يقول آخرون إنه من المهم دائماً وفي أي وقت، وخصوصاً الآن في حالة الطوارئ كما أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية، أن يبقى الشعب بالمرصاد

شهرية، وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلاً وامرأة من المواطنين اليهود و١٩٩ رجلاً وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معا عينة قشرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل. وبخصوص مستقبل الديمقراطية أظهرت نتائج الاستطلاع أيضاً أن ٥٢٪ من الإسرائيليين يعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل أصبح اليوم «في وضع خطير جداً، بينما عرّف ٣٦٪ منهم فقط عن قلقهم و/أو تشاؤمهم حيال مستقبل الأمن القومي الإسرائيلي. وتنسجم هذه النتائج تماماً مع الرأي السائد بين الجمهور الإسرائيلي عموماً (٥٢٪ من الجمهور بأن الديمقراطية الإسرائيلية تتمر اليوم في أزمة خطيرة»، حسبما بينت نتائج الاستطلاع. وفي هذا المجال، ظهر اختلاف كبير وواضح بين اليهود والعرب مواطني إسرائيل، فبينما انقسمت آراء اليهود حول هذا الموضوع، وبصورة لافتة، تبعاً للانتماء السياسي - الحزبي (اليمين - ٢٧٪، الوسط - ٦٧٪، واليسار

لم ينغ وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت قيام جهاز الموساد بسرقة معدات طبية من دول أخرى لمواجهة فيروس كورونا. وعندما سئل بينيت في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل)، أمس الثلاثاء عما إذا كان الموساد قام بسرقة معدات طبية، قال: «إننا نعمل بصورة هجومية وذكّية»، وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية نشرت في الأيام الأخيرة أن الموساد نفذ خلال الأسبوعين الماضيين عملياتين لإحضار معدات طبية إلى إسرائيل من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية معها، وذكرت أن العملية الأولى كانت من دولة خليجية، لكن لم تعلن عن هوية الدولة في العملية الثانية.

أظهرت نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثاء منه، أن ٥٦٪ من الإسرائيليين «متشائمون» أو «متشائمون جداً، حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور

من ناحية أخرى أعربت نسبة مرتفعة جداً من المواطنين الإسرائيليين (٧٣٪) عن شعور بالقلق، بدرجات متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنتشأ جراء انتشار وباء الكورونا في العالم وفي أعقابها، كما سجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس الكورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق [طالع ص ٢]. وهذا المؤشر هو استطلاع للراي بحريه «مركز غولمان للدراسات الراي العام والسياسات، التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، بصورة

كلمة في البداية

هل بقي «يسار إسرائيلي»
عدا في مخيلة ننتياهو؟

بقلم: أنطوان شلحت

يسود لدى البعض في إسرائيل اعتقاد بأن السقوط الأخير لحزب العمل على خلفية نية ثلثي نوابه (٢ من ٣ نواب) الانضمام إلى حكومة بنيامين ننتياهو الخامسة، التي تجري هذه الأيام مفاوضات لتأليفها بين حزبي الليكود و«أرزق أبيض»، بما قد يعنيه ذلك من انهيار لـ«اليسار الإسرائيلي» التقليدي وتلاشيه كلياً، ناجم عن تبوء «مخلص دجال» على شكل عضو الكنيست عمير بيرتس زعامته في آخر جولتين انتخابيتين من الجولات الثلاث التي جرت خلال العام الأخير. ولا بد من الإشارة في الوقت ذاته إلى أن جزءاً من هذا البعض لا يستنتج من ذلك فقط أنه لا يجوز من الآن فصاعداً ارتكاب خطأ كهذا، والسير مرة أخرى وراء دجالين على غرار بيرتس، بل أيضاً يجب، بالإضافة إلى هذا، العمل على إقامة حزب يساري حقيقي، والكفاح من دون هواده من أجل المبادئ الكونية لليسار المتمثلة بالأساس في السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ومثل هذا الاستنتاج يأتي، في أحيان كثيرة، كتحصيل للخوض في ماهية هذا «اليسار»، مع ملاحظة أن مثل هذا الخوض يفضي إلى خلاصة فحواها أنه يسار يعاني من أزمة هوية في الجانبين السياسي والاقتصادي، الاجتماعي.

وكما قلنا مرات من الصعب حصرها فهذا اليسار يشخص عن اليمين، خلافاً لليسار في العالم، فقط بموجب موقفه من «عملية السلام»، وبالرغم من ذلك فإنه حتى فيما يتعلق بهذه العملية انقاد مثلاً وراء الرواية التي صاغها رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، وهو نفسه أحد «رموز» هذا اليسار، وسيطرت بكثافة، على السجال السياسي والإعلامي، عقب فشل قمة «كامب ديفيد» العام ٢٠٠٠، فضلاً عن ذلك، فإن هذا «اليسار الصهيوني» لم يعد يرفع راية حقيقية فيما يتصل بالتخلي عن احتلال ١٩٦٧، ورموزه هم قسمهم الذين بشروا أثناء أعوام أوصلو بان الاحتلال انتهى عملياً، وأن ما تبقى هو بضعة أعوام من المفاوضات فقط. وحتى لدى عودة «اليسار الصهيوني» إلى الحديث عن احتلال ١٩٦٧ فالغاية القصوى الواقة خلف الاتفاقات إلى هذا الجذر تبقى، في العمق، صرف الاهتمام والنظر عما يخطوي عليه هذا الاحتلال كذلك من ثابت ومتغير في السياسة الإسرائيلية الرسمية المؤدجلة بالصهيونية.

وربما يتعين أن نعيد التذكير بأنه ثمة في إسرائيل قراءات كثيرة تؤكد أن ما يعرف باسم «اليسار الصهيوني» لم يعد قائماً، ووفقاً لإحداها فهو لم يعد قائماً على الأقل منذ أن عبرت إسرائيل، العام ٢٠٠٥، «انقلاباً سياسياً» ترتب، ضمن أشياء أخرى، عموماً فلك الارتباط» عن قطاع غزة التي طرحها رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، واصطاد سياسياً من خلالها ليس أطرافاً خارجية فحسب، إنما أيضاً اصطاد أطرافاً إسرائيلية، لم يكن حزب العمل الوحيد بينها من خاتمة «أحزاب اليسار» تحديداً، وهناك من يرى أن هذا «اليسار» اختلف من واجهة الخلية السياسية في إثر ادنابه الكامل لخطة شارون السالفة، بموازاة هروبه من استحقاقات تحديد البحث حول هويته، وقد أظهر استطلاع للراي العام أجري فور الانتهاء من «فك الارتباط» مع القطاع، أنه حتى ٥٠ بالمئة من ناخبي حزب ميرتس عبروا عن رغبتهم في استمرار وجود حكومة شارون. وقالت غالبية المنتسبين إلى حزب العمل إنها ترغب بأن يخوض حزبه الانتخابات العامة المقبلة في قائمة يترأسها شارون.

وأخيراً وليس آخراً ينبغي التذكير، ربما بقدر كبير من المفارقة الساخرة، أن من بين القلائل الذين ما زالوا يؤمنون بوجود «يسار مؤثر» في إسرائيل رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو، فيما يؤكد كثير من المحللين بالاستناد إلى واقع الحال أنه عندما يتكلم ننتياهو عن إيمانه هذا يبدو كما لو أنه يؤدي مقطعاً هزلياً لا أكثر، أو يردد نكتة سجة.



(الغيب)

موت بالـكورونا في إسرائيل، وأعراضٌ صعبة على الجسم الاقتصادي.

أزمة «كورونا»:

بنك إسرائيل يستعد لليوم التالي وخبراء يرفضون «صرفاً زائداً» لـ «تقليص عدد الموتى»!

بنك إسرائيل يريد استئنافاً تدريجياً للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من نيسان الحالي* كل التقديرات الاقتصادية تتحدث عن انكماش اقتصادي كبير وزيادة في الدين العام *خبراء في وزارة المالية ومحللون يعترضون على «صرف زائد» من أجل منع موت ٧ إلى ١٠ آلاف شخص بالفيروس في إسرائيل

ورغم هذه الإحصائيات، التي من الممكن أن تكون مؤشراً إيجابياً للحالة الإسرائيلية، إلا أن مصادر في وزارة المالية، وأخرى من بين المحللين، تعترض على ما تصفه بالصرف الزائد، لمنع وفاة ما بين ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف شخص آخر. ونقلت صحيفة «كلكاليست» عن مصدر في وزارة المالية قوله إن معدل الوفيات السنوي في إسرائيل في حدود ٤٠ ألف شخص، وعلى ضوء التقديرات السوداوية، سيرتفع عدد الموتى هذا العام إلى ما بين ٥٠ ألفاً وحتى ٦٠ ألف شخص، ما يعني زيادة المعدل السنوي بما بين ٢٥ إلى ٣٣٪.

وقال نائب مدير عام وزارة الصحة، ردا على سؤال، إنه طالما هذه هي التقديرات فلماذا تم وقف النشاط الاقتصادي فاجاب «أن إضافة هذا العدد من القتلى هو حدث مؤلم أكبر من الحروب الإسرائيلية». ولكن ليس هكذا يفكر مسؤولون في وزارة المالية، إذ نقلت صحيفة «كلكاليست» عن أحدكم قوله إنه «في تاريخ البشرية لم يتم حتى الآن اتخاذ قرارات صعبة، لمنع معاناة ممسقة من الكثير من الجنود سيموتون. وحسب احتمال زيادة صغيرة نسبياً في الوفيات، فهذا يمكن أن يؤدي إلى تدمير الاقتصاد تماماً».

وتابع المصدر ذاته داعياً حكومته لاتخاذ تدابير سريعة لإنقاذ الاقتصاد، وأن يتم اتخاذ «قرارات شجاعة»، حسب تعبيره، وقال إن رئيس الحكومة يرسل جيشاً إلى معركة، مع معرفة مسبقة أن الكثير من الجنود سيموتون. وحسب «كلكاليست»، فإن ما يقوله «المصدر» في وزارة المالية يقوله أيضاً مسؤولون آخرون في الوزارة، ولكن كلهم يرفضون كشف هويتهم، وكما يبدو بسبب قسوة ما يتعرضون له.

وتعترض أرلوزوروف على تقديرات وزارة الصحة السوداوية، ميراف أرلوزوروف على تقديرات وزارة الصحة السوداوية، وتستند إلى مصادر لها في وزارة الصحة تقول إن التقديرات بموت ما بين ٧ آلاف شخص كحد أدنى، و٢٠ ألف شخص كحد أقصى، هي تقديرات مفرطة جداً، وليس هناك يقين من أنها متشقة. ولكن أرلوزوروف تقول: «حتى لو افترضنا أن متوسط معدل الوفيات سيتجاوز ١٠ آلاف شخص، فالحديث يجري عن أشخاص ومستين مرضى جدا، كما أن كلفة علاجهم ستلقي بثقلها على الاقتصاد». وتضيف: «صحيح أن كل شخص هو عالم بأكمله، وكبار السن هم عالم كامل لعائلاتهم، وتقوم الديمقراطية الليبرالية على قدسية الحياة البشرية لكل شخص، مهما كان عمره، وهذا أمر جيد، فمع ذلك، من المستحيل الهروب من الجدل حول كلفة الحياة، خاصة عندما يكون السعر البديل المعني باهظاً للغاية، مما يؤدي إلى تعطيل الاقتصاد بأكمله، ويؤدي إلى خلق خطر فعلي لانهايار دولة إسرائيل، خاصة حينما يجري الحديث عن كلفة تتراوح بما بين ١٠٠ مليار إلى ١٤٠ مليار شيكل، وفقاً للتنبؤات المحافظة»، بحسب تعبيرها.

وقالت أرلوزوروف: «هناك معضلة قاسية لكنها ضرورية، في الممارسة العملية، نناقش معضلة مماثلة كل يوم، ١٤٠ مليار شيكل هي خسارة الإنتاج، وتعني مئات أو آلاف الأشخاص الذين سيفقدون مصدر رزقهم، ويفرقون في الاكتئاب وينتحررون. وعشرات الآلاف ستضرب حياتهم بشدة بسبب انهيار الاقتصاد. وهذا يعني زيادة كبيرة في العنف المنزلي بسبب الإغلاق المستمر ونقص الموارد، كما أنه ستكون هناك زيادة في عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، لأن الميزانيات المقررة لتحسين الطرق الخطرة لن يتم تنفيذها بعد الآن، وارتفاع في عدد الوفيات بسبب تلوث الهواء، لأنه ستتقلص الاستثمارات لتطوير النقل العام، وسترتفع نسبة الجريمة والموت بسبب العنف، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وسيكون نقص في ميزانيات برامج الرعاية، وزيادة في إهمال الشباب المعرضين للخطر».

يارون التأكيد عليه من الآن فصاعداً. وحسب يارون، فإنه يجب فتح المطاعم والمحلات التجارية وحتى مراكز التسوق تدريجياً، كما هي الحال في الدول الآسيوية، لساعات محددة، مع الحفاظ على المسافة، وارتداء الأقنعة وزيادة تطبيق تعليمات الوقاية الصحية، فهذه الطريقة تبدأ محركا الاقتصاد، وبالذات محركات النمو الاقتصادي، بالعمل تدريجياً، من خلال توسيع رقعة الاستهلاك، الذي هو حالياً استهلاك أساسي، وبذلك تعود دورة الإنتاج تدريجياً، ما يعني إعادة تدريجية للعاملين إلى أماكن عملهم.

وفرضية يارون هي أنه لن يكون هناك لقاخ لفيروس كورونا حتى نهاية العام الجاري، على الأقل، ولذلك من الضروري إيجاد حلول للعودة إلى النشاط الاقتصادي، ولذا طلب يارون وضع خطط لاستئناف النشاط الاقتصادي، بسيناريوهات متعددة، في الفترة القريبة، وحتى مطلع العام المقبل، بحسب وتيرة تدرج الأزمة الصحية. ويرى المحافظ أن عام ٢٠٢٠ هو عام الصرف الحكومي الزائد وزيادة العجز، وعام الركود وحتى الانكماش الاقتصادي، بينما العام المقبل، ٢٠٢١، هو عام استعادة النمو، وفي صلب هذه الفرضية أن تعود الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى نشاطها الاقتصادي، فهاتان المنطقتان تستوردان حمصاً الأسود الأكبر من الصادرات الإسرائيلية.

وجاءت خطوة يارون بإقامة الطاقم المهني أيضاً بطلب من كبار أصحاب الشركات وأماكن العمل الكبرى، الذين حذروا من أن استمرار الوقف شبه الكلي للنشاط الاقتصادي، سيغني خسائر فادحة أكبر، وترايد حالات إفلاس لشركات ضخمة، ما يعني استفحال البطالة، بعد انتهاء الأزمة الصحية.

وقال يارون، في مؤتمر صحافي في الأيام الأخيرة «إن الوقت الذي تنتهي فيه الأزمة، يعتمد أولاً وقبل كل شيء على قدرة العالم على التغلب على الفيروس، ومع ذلك فإن السياسة الصحية هي التي ستعطي وتيرة الأزمة وتحدد حجم ضعفها». وبحسب يارون، «هدفنا النهائي هو دعم الاقتصاد والمجتمع لمساعدة المجتمع في اليوم التالي، فبدون الصحة لن يكون هناك اقتصاد، ولكن بدون الاقتصاد لن تكون هناك صحة».

«فليمت ناس أكثر.. ما الضرر؟»

بموازاة هذا، اندلع جدل في الصحافة الاقتصادية حول ما أسموه «جدوى الصرف الزائد، لمنع زيادة عدد الموتى في إسرائيل»، وهذا سؤال نسبته ضحك لمن أسمته «مصادر في وزارة المالية»، ولكن أيضاً جاء على لسان محللين، وظهر الأمر بعناوين كبيرة في الصحف الاقتصادية، مثل صحيفتي «ذي ماركر» و«كلكاليست».

ففي تقديرات وزارة الصحة، بحسب نائب مدير عام الوزارة إيتمار غرطوف، فإن عدد القتلى في إسرائيل، مع انتهاء الأزمة، قد يتراوح ما بين ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف شخص. ومعظم الموتى هم من كبار السن الذين يعانون من أمراض صعبة مزمنة، ونشير هنا إلى أنه يتم نثر الكثير من السيناريوهات السوداوية، مصدرها الأساسي في أروقة الحكم، بينما بعد مرور ثلاثة أسابيع على بدء الإجراءات الصارمة، فإن عدد المصابين التراكمي بلغ عند مطلع الأسبوع (مساء الأحد، ٥ نيسان) أقل من ٩ آلاف مصاب، بمن فيهم المئات الذين تماثلوا للشفاء، كما تدل الإحصائيات التي تصدر مساء كل يوم على تراجع في نسبة ارتفاع عدد المصابين يومياً. وتتراوح نسبة الوفيات، حتى إعداد هذا التقرير، بما بين ٥ إلى ٦ بالألف من إجمالي المصابين، وهذا أقل بعشرة أضعاف من نسبة الموت العالمية، كما أن نسبة من تم وصفهم بالحالة الصعبة هي في حدود ١٨٪ من إجمالي المصابين، وليست حالة كل هؤلاء تعني موتهم جراء المرض.

أقام محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، في الأيام القليلة الأخيرة، طاقماً لوضع خطة لإعادة النشاط الاقتصادي تدريجياً، بعد عيد الفصح العبري، أي في النصف الثاني من نيسان الجاري. وتقول تقديرات وزارة المالية حالياً، إن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد انكماشاً كبيراً هذا العام، وسيترفع الدين العام بنسبة كبيرة. وأمام هذا، صدرت أصوات في أروقة المالية وأيضاً على لسان محللين في الصحافة الاقتصادية، تعترض على ما وصفوه «الصرف الزائد»، لمنع موت ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف شخص في إسرائيل.

ويحسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي، فإنه في حال استمرت فترة توقف النشاط الاقتصادي، حتى نهاية شهر نيسان، فستكون كلفة ذلك حوالي ٥٠ مليار شيكل (سعر صرف الدولار حالياً بمعدل ٣٫٦ شيكل للدولار)، أي حوالي ٣٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حال استمر توقف النشاط الاقتصادي الأساسي شهراً آخر، فإن الكلفة ستتضاعف، لتصل إلى ٩٠ مليار شيكل، وهذا يعادل حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقول ذات التقديرات إنه إذا تم تشديد القيود الحكومية، فإن الأضرار الاقتصادية بحلول نهاية نيسان ستكون ٦٩ مليار شيكل، حوالي ٤٫٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا استمرت القيود الصارمة حتى نهاية أيار المقبل، فإن الكلفة الاقتصادية ستكون قرابة ١٢٧ مليار شيكل، أي حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ووضعت وزارة المالية تقديرات تدريجية، لحجم خسائر الاقتصاد، في ظروف توقف النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، بما في ذلك تقدير تعمق العجز والديون نتيجة لازمة، ودفق مخضبات البطالة لمئات الآلاف الذين يغالبيتهم الساحقة فرضت عليهم إجازات ليست مدفوعة الأجر، والتقديرات هي بحسب وقف النشاط الاقتصادي لـ ٥ و ١١ أسبوعاً، وحسب طبيعة الإغلاق، جزئي أو كامل.

في السيناريو الأول، الذي يصف الوضع الحالي، والذي تستمر فيه الخدمات الأساسية في الاقتصاد، ويتواصل العمل بنسبة ٣٠٪ تقريباً، على أن تستمر الحال ٥ أسابيع، منذ بدئها، في هذه الحالة سيخسر الناتج المحلي ٢٪ بالمجمول. ولكن العجز في الميزانية سيقتفز إلى ٦٫٥٪، وسيترفع حجم الدين العام إلى ما نسبته ٦٨٪ من حجم الناتج العام، وفي حالة الإغلاق الكامل لعدة أسابيع، سيقتفز العجز إلى ٩٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وسيقتفز الدين إلى ٧٤٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. ومن حيث الحجم المالي، فإن الخسائر تتراوح ما بين ٧٠ مليار إلى ١٣٠ مليار شيكل.

في ظل هذه التقديرات، فإن الطواقم المهنية في وزارة المالية بدأت تفحص مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة، إضافة إلى تمويل ميزانيات الشركات والمصالح الاقتصادية، وحسب ما نشر في الصحافة الاقتصادية، فإنه لا مفر من ضمان ما وصفوه «مصادر مالية داخلية»، وهذا يعني تقليصات في الصرف العام، وبضمنها مثلاً تقليص رواتب القطاع العام، ورفع الضرائب على الأجيرين، وتقليص مخضبات اجتماعية، بعد انتهاء الأزمة الصحية. وفي المقابل، فإن محافظ بنك إسرائيل يارون دعا في وقت سابق حكومته لرصد ميزانية ١٥ مليار شيكل، لتوزيعها كمخضبات على الجمهور، وبضمنها مخصصات بطالة، وقد أقام في الأيام الأخيرة طاقماً مهنياً من خبراء ومسؤولي البنك، لوضع خطة لكيفية استعادة النشاط الاقتصادي تدريجياً، فور انتهاء عيد الفصح العبري في ١٥ نيسان الجاري، وطلب يارون من الطاقم دراسة تجارب دول متطورة، بدأت في استعادة النشاط الاقتصادي، مثل هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية، ففي هذه البلدان، بعد بضعة أسابيع من الإغلاق الكامل، بدأ فتح الاقتصاد تدريجياً، وهذا هو الاتجاه الذي ينوي

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار ٢٠٢٠:

خشية كبيرة جداً بين الإسرائيليين من عدوى كورونا وقلق عميق حيال المستقبل الاقتصادي!

«مشددة وصارمة جداً» بين المواطنين العرب، ترى الأغلبية (٨٥٪) متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنشأ جراء انتشار وباء الكورونا في العالم وفي أعقابها، كما سجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس الكورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق.

هذه المعطيات وغيرها ظهرت في نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه. وهذا المؤشر هو استطلاع للرأي يجريه «مركز غوطمان لدراسات الرأي العام والسياسات» (التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية) بصورة شهرية. وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلاً وامرأة من المواطنين اليهود ١٤٩ رجلاً وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

وأظهرت النتائج تناسباً واضحاً بين مستوى القلق على المستقبل الاقتصادي ودرجة التقدير لأداء وزارة المالية، فكلما كانت درجة القلق أعلى، كانت درجة التقدير أدنى.

وفي السؤال عن تقييم أداء الشخصيات الرئيسية المركزية، تبين أن المدير العام لوزارة الصحة، موشي بار-سيمان طوف يحظى بدرجة التقدير الأعلى (٦٨٪)، يليه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو (٥٨٪) ثم وزير الصحة يعقوب ليتسمان (٤٠٪).

واللافت للانتباه هنا، بل المثير، أن المدير العام لوزارة الصحة، بار-سيمان طوف، هو الوحيد من بين الشخصيات الرسمية المركزية الذي يحظى بتقدير إيجابي بين المواطنين العرب (بنسبة ٥٣٪).

ولدى توزيع الجمهور اليهودي إلى معسكرات سياسية - حزبية ودينية، يتضح أن رئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الصحة، ليتسمان، يحظيان بتقدير إيجابي بين أوساط اليمين والمتدينين فقط.

الثقة بـ «جهاز الشاباك» والجهات الحكومية

تطرق استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» في آذار إلى أبعاد القرار الحكومي بتخويل «جهاز الأمن العام» (الشاباك) صلاحية استخدام تقنيات الرصد والمراقبة الأمنية لتعقب وتحديد حاملي فيروس الكورونا، وهو ما اعتبرته أوساط إسرائيلية واسعة جداً، سياسية وقانونية، وحقوقية، تطوراً خطيراً جداً بما فيه من تجاوز خطير لخطوط حمراء تخص حقوق الإنسان والمواطن، وفي مقدمتها هنا حقه في الخصوصية وفي عدم الخضوع للمراقبة والرصد الدائمين، دون توفر أية شبهات جنائية بحق.

وتضمن الاستطلاع، في هذا السياق، سؤالاً بالبنسبة التالي: «هل تثق، أم لا تثق، بجهاز الشاباك وبالجهات الحكومية التي تحصل على المعلومات من الهواتف الخليوية الخاصة بالمواطنين أن تستخدم هذه المعلومات لمنع تفشي العدوى بالكورونا فقط، وخلال الأزمة الحالية فقط؟».

في الإجابة على هذا السؤال، قالت أغلبية المواطنين اليهود (٦٣٪) بأنها تثق بجهاز «الشاباك» وبالجهات الحكومية ذات العلاقة (مقابل ٣٢٪ قالوا إنهم لا يثقون)، بينما قال ٣٨٪ من العرب إنهم يثقون (مقابل ٤٥٪ قالوا إنهم لا يثقون بتجهاز «الشاباك» وبالجهات الحكومية بأن لا تستخدم هذه المعلومات إلا في المعركة ضد تفشي وباء الكورونا.

في توزيع الآراء بين المواطنين اليهود، تبين أن الأغلبية من بين المنتمين إلى معسكري اليمين والوسط السياسيين - الحزبيين (٦٨٪) و ٦٠٪ على التوالي) تثق بجهاز «الشاباك» وبالجهات الحكومية ذات الشأن، بينما لا تقول هذا سوى أقلية (٤٥٪) من مؤيدي معسكر اليسار. أخيراً، تطرق استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» في آذار إلى المآزق السياسي الذي تتخبط فيه إسرائيل منذ فترة طويلة، والذي انعكس بثلاثة انتخابات متتالية للكنيست الإسرائيلي في غضون أقل من سنة واحدة، دون أن تفضي هذه الانتخابات، حتى الآن - إلى تشكيل حكومة إسرائيلية قادرة على الحياة. وفي هذا السياق، تبين من نتائج الاستطلاع أن ٥٧٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون تشكيل «حكومة وحدة قومية» أو «حكومة طوارئ قومية» بمشاركة حزبي «الليكود» و«إزرق أبيض» (قبل تفككه) وعلى أن يكون تناوب على رئاسة الحكومة بين رئيسي هذين الحزبين، بنيامين نتنياهو وبنيامين غانتس. في المقابل، قال ٣٦٪ إنهم يرغبون في أن يكون نتنياهو رئيساً للحكومة الجديدة، أولاً، ثم يتنازل لغانتس، بينما قال ٢١٪ إنهم يرغبون في عكس ذلك - أن يكون غانتس رئيساً للحكومة أولاً، ثم يتنازل لنتنياهو.

وبينما قال ١٣٪ إنهم يؤيدون حكومة يمينية برئاسة نتنياهو فقط، قال ١٣٪ إنهم يؤيدون حكومة «وسط - يسار» برئاسة غانتس فقط.

أعربت نسبة مرتفعة جداً من المواطنين الإسرائيليين (٧٣٫٥٪) عن شعور بالقلق، بدرجات متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنشأ جراء انتشار وباء الكورونا في العالم وفي أعقابها، كما سجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس الكورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق.

هذه المعطيات وغيرها ظهرت في نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه. وهذا المؤشر هو استطلاع للرأي يجريه «مركز غوطمان لدراسات الرأي العام والسياسات» (التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية) بصورة شهرية. وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلاً وامرأة من المواطنين اليهود ١٤٩ رجلاً وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

العرب أقل خشية من العدوى وأكثر قلقاً على الوضع الاقتصادي

الارتفاع الحاد في معدلات الخشية من الإصابة بالعدوى سجل بين المواطنين اليهود بشكل خاص، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٣٠٪ في شهر شباط إلى ٧٦٪ في شهر آذار، بينما ارتفعت بين المواطنين العرب في إسرائيل من ٥١٪ في شهر شباط إلى ٧٠٪ في آذار.

وبينت نتائج الاستطلاع اختلافاً واضحاً في الخشية من الإصابة بعدى فيروس الكورونا ما بين الرجال والنساء، إذ قالت ٨١٪ من النساء اليهوديات (مقابل ٧٦٪ من النساء العربيات) إنهن يخشين إصابتهم أو أحد أفراد العائلة بالعدوى، مقابل ٧٢٪ من الرجال اليهود ٦٦٪ من الرجال العرب.

لكن الخشية والقلق بين الجمهور الإسرائيلي لا يقتصران على احتمال الإصابة بعدوى الفيروس فقط، وإنما يتعدان ذلك إلى الخشية والقلق حيال الوضع الاقتصادي في المستقبل المنظور، أيضاً، وخصوصاً في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تبدو بوادرها واضحة تماماً في العديد من المجالات والمؤشرات، في أعقاب الإجراءات والقيود الصارمة التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي أدت إلى إبطاء المعاملات والفعاليات الاقتصادية بصورة حادة جداً، حد الشلل التام في العديد من الفروع والمجالات الاقتصادية المختلفة.

فقد أعربت نسبة مرتفعة جداً من المشاركين في الاستطلاع، تشكل أغليبتهم الساحقة، عن «قلق كبير» أو «قلق كبير جداً» حيال أوضاعهم الاقتصادية في المستقبل المنظور. ويشمل القلق جميع الفئات والمجموعات السكانية، من دون استثناء، غير أن نسبة القلق بين بين المواطنين العرب (٧٩٪) أعلى من نسبة المواطنين اليهود (٧١٪)، بينما تقل النسبة كثيراً بين اليهود الحريديم (٤٧٪).

وأظهرت نتائج الاستطلاع تناسباً واضحاً ما بين الخشية من الإصابة بالعدوى وبين القلق على الوضع الاقتصادي في المستقبل المنظور. فقد قالت أغلبية ساحقة من المتخوفين جداً من الإصابة بعدوى فيروس الكورونا (٩٠٫٥٪) إنها قلقة أيضاً حيال الوضع الاقتصادي في المستقبل القريب، مقابل أقل من الثلث (٣١٪) من الذين لا يخشون الإصابة بالعدوى قالوا إنهم قلقون على مستقبلهم الاقتصادي.

وباء الكورونا والأداء الحكومي في مواجهته بالإضافة إلى ما يثيره وباء الكورونا وما يثيره من مخاوف ومشاعر قلق بين الناس عموماً، تطرق الاستطلاع، بطبيعة الحال في هذه الأيام، إلى ما تقررته وتتخذها الحكومة والسلطات الرسمية المختصة من إجراءات وتدابير ترمي إلى مواجهة هذا الوباء، محاصرته ومنع تفشي العدوى بمقاييس مرعبة كما حصل في عدد من الدول في العالم.

وفي هذا الشأن، يرى ٥٣٪ من الجمهور الإسرائيلي أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمنع انتشار العدوى الوبائية بين الناس هي خطوات «مناسبة»، فيما رأى ٧٪ أن هذه الإجراءات «صارمة جداً، مقابل ٣٦٪ قالوا إنها إجراءات «ليست بدرجة كافية من الصرامة».

ويعتقد ٥١٪ من الذين شملهم الاستطلاع بأن معالجة أزمة الكورونا ينبغي أن تظل ضمن مسؤولية وزارة الصحة وتحت سيطرتها، بينما قال ٣٥٪ إن المسؤولية عن معالجة هذه الأزمة ينبغي أن تنتقل إلى وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي. أما بشأن القيود والتقييدات المشددة نسبياً التي فرضتها الحكومة والسلطات الإسرائيلية لمحاصرة وباء الكورونا ومنع تفشيها بصورة واسعة جداً، فقد أعربت غالبية ساحقة من المشاركين في الاستطلاع (٩١٪) عن رضاها بهذه الإجراءات واعتبرتها «ملائمة ومختلفة جداً»، بينما اعتبرتها أقلية صغيرة (٦٪)

حتى في حال إقامة حكومة نتنياهو الخامسة بين الليكود و«أزرق أبيض» فلن تدوم وقتاً طويلاً!

تحليلات:



(الغب)

غانتس إلى حكومة مع نتنياهو، فخر، أم محطة في أزمة متجددة.

الديمقراطية، وتأتي كل هذه التطورات بعد أن تم انتخاب رئيس «أزرق أبيض» غانتس رئيساً للكنيست في خطوة مفاجئة، ما فتح الطريق أمام الدخول إلى ائتلاف حكومي مع نتنياهو وأدى إلى تفكك تحالف «أزرق أبيض» الذي شدد في حملته الانتخابية على مدار ثلاث جولات في العام الأخير على عدم الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو بسبب لوائح الاتهام ضده في قضايا فساد.

وفي إثر هذه الخطوة من جانب غانتس قدم حزبا «يوجد مستقبل» و«تلم» برئاسة ليبيد ويعلون طلباً رسمياً للانفصال عن «أزرق أبيض». ورفض كلاهما بشكل قاطع الانضمام إلى حكومة وحدة مع الليكود بقيادة نتنياهو، وانتقدا بشدة غانتس بسبب انشاقه عن التحالف.

و«ديرخ إيرتس» ١٧ عضو كنيست، وليوجد مستقبل- تلم» ١٦ عضواً. وحصل حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة غانتس على موافقة باستخدام اسم «أزرق أبيض».

وقالت كتلة «يوجد مستقبل- تلم» إنها ستستخدم الإسرائيليين من المعارضة، وستواصل كفاحها من أجل حماية الديمقراطية. وأشارت إلى أنها ستساعد الجمهور في تحطيم أزمة فيروس كورونا، وأكدت أن الأزمة لا تدار بشكل جيد وأن الاقتصاد ينهار ولا يتم تنفيذ قرارات.

وأضافت الكتلة في بيان صادر عنها: «سنكون صوتاً واضحاً وعالياً من أجل ملايين الإسرائيليين الذين يحبون هذا البلد ولكنهم يخشون على مستقبله. سنراقب عن كثب عمل هذه الحكومة وننشئ بديلاً حقيقياً من أجل دولة إسرائيل. سنحارب المنحدر الزلق الذي تقودنا إليه حكومة فاسدة تدوس على

أحزاب التحالف بتغيير ولاءاتهم قبل اتفاق حكومة الوحدة الوشيك الذي يجري العمل عليه في الحلبة السياسية.

وصادت اللجنة المنظمة من خلال السماح بتفكيك «أزرق أبيض» على عدد من الطلبات هي: انفصال لعضو الكنيست غدير مريح بترك «أزرق أبيض» والانضمام إلى «يوجد مستقبل» وعضو الكنيست بنينا تامانو- شاتا من «يوجد مستقبل» بالانضمام إلى «أزرق أبيض».

وفي أعقاب هذه الخطوات سيكون لـ«أزرق أبيض»

العسكرية والاستخباراتية، اللتان يبدو أنهما ليستا معنيتين بخطوات وإجراءات تؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية، ومثل هذا الرأي يظهر في كل واحدة من محطات التصادم مع الساحة الفلسطينية وغيرها.

ولهذا فإن مسألة الضم كانت نقطة خلافية في المفاوضات بين الليكود و«مناعة لإسرائيل»، وحتى إذا ما تم الاتفاق على تأجيل هذا الملف، إلى ما بعد انتهاء الأزمة الصحية المتفشية، ليتسنى إقامة حكومة تعنى بالأزمة الصحية والاقتصادية الناشئة، واعتماداً على ما ذكر هنا، فإن درجة الأزمة لن تطول كثيراً حتى تعود لتطفو على السطح من جديد.

ونشير هنا إلى أنه في الكنيست ستكون أغلبية للضم، حتى لو اعترض غانتس وحزبه على القرار، لأنه في القرارات اليمينية الاستيطانية، ستكون كتلة «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغور ليبرمان شبكة أمر، إلا إذا قرر ليبرمان في تلك الساعة اتخاذ موقف آخر. علماً أنه بموجب القانون، فإن قرار الضم بحاجة لقرار حكومي، وليس بحاجة لقرار كنيست، ولكن قرارى ضم القدس ومرتفات الجولان جرى عرضهما على الكنيست أيضاً، وأقرا في الهيئة العامة بالأغلبية.

وعلى صعيد الجهاز القضائي، فإن غانتس حتى الآن ضمن لحزبه وزارة العدل والوزير هو رئيس لجنة التشريعات الحكومية، ولكنه في ذات الوقت سيكون في رأي الأقلية، في حال اعترض على مشاريع قوانين عنصرية، وأخرى داعمة للاحتلال والاستيطان.

والسؤال الذي سيكون مطروحاً هو لأي درجة كل نواب حزب «مناعة لإسرائيل» سيقتلون بانتحار سياسي جماعي مع غانتس، خاصة وأن بعضهم جاء هو أيضاً من أجهزة أمنية وعسكرية، ويريد هؤلاء الحفاظ على شخصية سياسية واجتماعية لكل واحد منهم.

والجانب الثالث، الذي ستسلط عليه الأضواء بعد تشكيل الحكومة، والعودة إلى مسار عمل حكومي وقضائي عادي، هو محاكمة نتنياهو بقضايا الفساد الثلاث، وبعض المحللين باتوا يطرحون إمكانية إجهاض المحاكمة، على ضوء تجربة الأزمة الصحية الإنسانية القاسية، ولكن لا يمكن الحكم على مجريات الأمور المستقبلية، استناداً للواقع الحالي، ما يعني أن فرضية سير طبيعي لمحاكمة نتنياهو، وتكشف أمور محرجة جداً للسياسيين في «مناعة لإسرائيل»، أمر وارد، ونحننا تكون الأمور مفتوحة لكافة الاتجاهات.

الكتل البرلمانية الجديدة

في هذه الأثناء صادقت اللجنة المنظمة للكنيست مؤخراً على تفكيك تحالف «أزرق أبيض» وسمحت لحزبي «يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير ليبيد و«تلم» برئاسة عضو الكنيست موشيه يعلون بالانشقاق عن التحالف، وسمحت لأعضاء كنيست من

هناك شبه اعتقاد لدى كثير من المحللين بأنه حتى في حال إقامة حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض» فإنها لن تدوم وقتاً طويلاً، وهناك من يشكك في أن يأتي الوقت الذي سيتاح فيه لرئيس الحزب الثاني بيني غانتس تولي رئاسة الحكومة، بعد عام ونصف العام من الآن.

وتقصف في صلب خلفية هذا فرضية خداع نتنياهو. ولكن الأزمات ستنبش حتى ولو كان في نية نتنياهو تطبيق كامل الاتفاق، بعد أن يضمن لنفسه حصانة في وجه المحاكمة، حتى حينما ينهي فترة تناوبه على رئاسة الحكومة.

وهذه الأزمات ستنبش في عدة اتجاهات، ولكن في الأساس ستكون في الجانب السياسي، وفي الجانب القضائي، فنتنياهو يقود أحزاب اليمين الاستيطاني، بما فيها أحزاب المتدينين المتزمتين- وحتى لو أن كتلة أو أكثر بقيت خارج الائتلاف المتبادل، فإن نتنياهو سيحافظ على مصالح تحالفه مع هذه الأحزاب.

ولدى اليمين الاستيطاني هدفان أكبران: فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على كامل المستوطنات ومنطق أخرى في الضفة، وهو ما ورد أيضاً ضمن «صفقة القرن»، وتقويض صلاحيات المحكمة العليا.

واستمرار السعي لإحداث انقلاب حاسم في تركيبة القضاة الـ ١٥ في المحكمة العليا، لتكون غالبيتهم الساحقة من ذات اليمين الاستيطاني.

ويشار هنا إلى أن أحزاب اليمين الاستيطاني تسارع وتضغط لتطبيق «السيادة» على المستوطنات، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي من المفروض، حتى الآن، أن تجري في مطلع تشرين الثاني المقبل. فإذا حتى اندلاع الأزمة الصحية العالمية كان يبدو فوز دونالد ترامب بولاية ثانية شبه مضمون، فإن كل هذه الحسابات قد تنقلب رأساً على عقب، إذا توالى الكوارث أكثر على الولايات المتحدة، وتبين أن من أسبابها فشل إدارة الأزمة، ويلقى الفشل على عاتق ترامب وفريقه. وهذا اليمين الإسرائيلي ليس وانقا من أن منافس ترامب سيوافق على قرار إسرائيلي كهذا، كما أنه يريد استغلال انشغال الدول الكبرى بكوارتها ليتمر القرار، من دون أن تلتفت أي جهة بالقدر الكافي لما سيكون، وبالتالي عدم اتخاذ إجراءات افتراضية ضد القرار الإسرائيلي.

وهنا بالذات، على الرغم من أن بيني غانتس وحزبه انقلب على كل التعهدات الانتخابية، بحجة الأزمة الصحية والاقتصادية المتفاقمة، وعلى الرغم من أن غانتس يعرف بموجب ما قاله لزملائه في الحزب أن هذه الخطوة ستعني نهاية حياته السياسية، فإنه يبقى قائد الجيش الأسبق، وهذا يجعله ينصت أكثر من نتنياهو وتحالفه الحزبي إلى ما تقوله المؤسسات

تحالف «أزرق أبيض» يفاجئ بسرعة تفككه وليبرمان كسر الرهانات مرة أخرى!

«أزرق أبيض» أظهر تماسكاً كبيراً بعد جولتي انتخابات ٢٠١٩ ومسألة تفككه كانت مطروحة كسيناريو ولكن ليس بهذه السرعة غانتس يعترف أن هذه نهايته السياسية* نتنياهو لربما تفاجأ من حجم انتصاره على المعسكر المعارض له* ليبرمان يكسر الرهانات للمرة الثالثة بتأثير حسابات البقاء على الساحة السياسية*

كتب بروهوم جرابسي:

وبقي ليبرمان في معادلة نتائج الانتخابات الأخيرة، بيضة القبان، التي يمكنها أن تحسم لصالح استمرار حكومت نتنياهو، إلا أن ليبرمان تشدد بموقفه، وخلافاً لانتخابات أيلول، دعم تكليف بيني غانتس لتشكيل الحكومة، ولم يرفض علناً تشكيل حكومة ضيقة مدعومة من الخارج بالقائمة المشتركة، التي ترفض بعض مركباتها دعم حكومة يشارك فيها ليبرمان.

وكما ذكرنا من قبل، فإن موقف ليبرمان المعلن لا يعني استقامة زائفة لديه بل لمعرفة أنه لم تعد لديه فرصة للبقاء في نهر السياسة الهائج، سوى هذا «اللوح» المسمى علمانية، ويقصد جمهور اليمين العلماني، المتشدد سياسياً وفي علمانيته؛ إذ إن القاعدة الأكبر التي كانت تدعم ليبرمان، المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق في العقود الثلاثة، انتعشت عنه، ولم يعد ليبرمان عنوانها، فهي على الرغم من محافظتها على بيئتها الاجتماعية، وعدم انصهارها كلياً في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها تشتتت سياسياً، وهذا لأن ليبرمان كان ينقلب على كل شعاراته العلمانية، التي كان يطرحها في كل واحدة من الجولات الانتخابية، فور دخوله إلى الحكومة.

كحاً أن في حسابات ليبرمان في العام الأخير أنه حتى لو تنازل وانضم إلى حكومة ضيقة برئاسة نتنياهو فإنها لن تدوم طويلاً، ليس بسبب لوائح اتهام نتنياهو فقط، إنما أيضاً لأنه يعرف أن الصدام مع المتدينين داخل الحكومة أت لا محالة، وأي تنازل عن طلباته سيؤدي إلى تكبده خسارة فادحة في الانتخابات التالية، حتى إلى درجة عدم عبوره نسبة الحسم.

ما يعني أن «يوجد مستقبل» بات هو العنوان لجمهور مصوتي «الوسط»، أو ما يسمى «اليمين المعتدل». وفي هذا السياق، نشير إلى أن حزب «تلم» بزعامة يعلون، من المستبعد أن يكون قد جند جمهور مصوتين، نظراً لكون شخصياته من عمق اليمين الاستيطاني المتشدد.

القضية التي تبقى ماثلة أمام حزب «يوجد مستقبل»، هي أنه رغم وجوده منذ ٧ سنوات على الساحة البرلمانية، إلا أنه ما زال بعيداً عن حزب المؤسسات، بل هو حزب يائير ليبيد، وحوله عدد من الشخصيات داعمة ومنصاعة له؛ وهذا سيشكل عائقاً أمام تمدده أكثر في الشارع، خاصة وأنه الآن بإمكانه أن يتحرك وسط أكثر من مليون ناخب، في أي انتخابات برلمانية مقبلة، في حال بقي عند موقفه الراض للانضمام لحكومة نتنياهو الخامسة.

ليبرمان يكسر الرهانات

في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، كانت تتجه الأنظار إلى شخص أفيفدور ليبرمان، كالحلقة السياسية الأضعف في الكتل المعارضة لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو، بسبب مواقفه السياسية والعنصرية المتطرفة، إلا أن ليبرمان كسر الرهان المرة تلو الأخرى، حتى الأيام الأخيرة.

فعلى الرغم من أن ليبرمان دعا بعد اندلاع أزمة الكورونا، لتشكيل حكومة وحدة تضم الليكود وتحالف «أزرق أبيض»، دون سواهما، لتخطي الأزمة، وبعدها تفتتح الأوراق من جديد، إلا أنه لم يطلب الانضمام للحكومة بشراكة غانتس، فصيحج أن القاعدة الائتلافية باتت كبيرة، وليست بحاجة إلى ليبرمان، خاصة وأن الليكود سيرفض انضمامه إلى حكومته في هذا الواقع المستجد، إلا أن ليبرمان أبرز ثباتاً في موقفه.

وليبرمان كسر في العقدين الأخيرين قاعدة أحزاب الرجل الواحد، إذ لم تصمد مثل هذه الأحزاب لأكثر من ولاية برلمانية أو اثنتين، ففي العقدين الأخيرين وحدهما، ظهرت ٧ إلى ٨ أحزاب، واختفت كلياً عن الخارطة بالسرعة التي ظهرت بها، بينما ليبرمان حافظ على تمثيله في ثمانين جولات انتخابية، بضمنها الثلاث الأخيرة المتلاحقة، وحتى الانتخابات أذار الماضي، حقق ليبرمان أكثر مما توقعته في استطلاعات الرأي، إذ خسر مقعداً واحداً، بينما استطلاعات الرأي توقعت خسائر أكثر.

تحت غطاء رفضها لحكومة أقلية مدعومة خارجياً من «المشتركة»؛ ورافضة التوصية بأي من الاثنتين غانتس ونتنياهو، ما يعني أن خيار حكومة أقلية قد سقط فوراً، في حين أن موقف المشتركة بالتوصية بغانتس، كتكتيك برلماني، لم يكن يعني دعماً خارجياً لحكومة أقلية.

والسؤال الذي ما زال مطروحاً: ما هي الدوافع الخفية، أكثر من العلنية، التي دفعت غانتس إلى هذه الخطوة، التي اعترف بأنها تعني نهايته السياسية؟

هو يدعي أن الأزمة الاقتصادية الناشئة، بسبب تفشي وباء الكورونا، ورفضه التوجه لانتخابات رابعة، دفعاه للقيام بخطوة كهذه، من أجل انقاذ الحكم.

ولكن هناك فرضيات أخرى، جعلت الجزائين غانتس وأشكنازي يضحيان بتحالف قوي أمام الليكود، ومن بين هذه الفرضيات:

* تدخل أميركي ضاغط على غانتس، للسعي إلى تشكيل حكومة، وتجنب إسرائيل انتخابات رابعة، ستعق أكثر أزماتها الاقتصادية.

* أن يكون غانتس وأشكنازي قد تلقيا توجيهات خفية من قيادة الجيش، وحتى المخابرات، للعمل على إقامة حكومة، بسبب تحديات ماثلة أمام إسرائيل، استناداً لتقارير سرية تعدها الأجهزة باستمرار، وبضمنها مستقبل إسرائيل الاقتصادي والاجتماعي جراء الأزمة المتفاقمة.

وأياً تكن الدوافع، فإن المنتصر الأوحده في كل هذا، هو شخص ليحتمل مكان نتنياهو، ولكن قد يكون انتصاره جاء أكبر مما توقعه هو، إذ أن نتنياهو كان يسعى إلى إحداث شروخ في الكتل المعارضة له، ولكن ليس بهذا القدر في تحالف «أزرق أبيض».

مقابل هذا، فإن أمام حزب «يوجد مستقبل» أساس، الفرصة الآن، ليتمركز أكثر في الساحة السياسية، وأن يعد نفسه ليحتمل مكان تحالف «أزرق أبيض»، وهذا على ضوء أن غانتس يوصف كمن خان مواقفه وجمهور منتخبيه، وكذلك يوصف حزب العمل، الذي رئيسه عمير بيرتس وشريكه إيتسيك شمولي في طريقهما لحكومة نتنياهو، ما يعني بداية الحلقة الأخيرة لحزب العمل ليتلاشى كلياً عن الساحة، وهذا ما يجعل «يوجد مستقبل» أمام قاعدة جماهيرية أوسع من ذي قبل.

٢٠١٩، ولكن التحالف أظهر تماسكاً؛ وبموازاة ذلك، في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث، كان يظهر توجهها أعمق نحو مواقف اليمين الاستيطاني، وبالذات في حملة انتخابات آذار الماضي، التي تخللها الإعلان عما يسمى «صفقة القرن»، وتأييد تحالف «أزرق أبيض» لها.

ورغم ذلك، وحسب توقعات سابقة، فقد كان واضحاً أن هذا التحالف هو عبارة عن خليط سياسي، في بعض نواحيه هو خليط صدامي، فالخزب الأصغر في هذا التحالف، «تلم» وله ٥ نواب، أسسه وبتراسه وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، وهم جميعاً من قلب اليمين الاستيطاني المتطرف، ويعلون من أبرز المتمسكين بما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، ومعهم الباحث اليميني يوعز هندل، وسكرتير الحكومة الأسبق تسفي هاووز.

أما حزب «يوجد مستقبل»، المتصارع لرئيسه ليبيد، فيطغى عليه الطابع اليميني، واليميني العنصري، وكتلة هذا الحزب شاركت في الولاية البرلمانية العشرين، في عشرات القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فهذا الحزب مثلاً هو المبادر لاحتجاز أموال الضراب الفلسطينية، رغم أنه كان في المعارضة، ولكن فيه أيضاً عدد قليل من النواب المحسوبين على ما يسمى «اليسار الصهيوني».

والحزب الثالث، «مناعة لإسرائيل»، الذي أسسه غانتس، هو أيضاً يضم خليطاً سياسياً، وقسم من نوابه من ذوي الرتب العالية بالأجهزة العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وقسم من نوابه ما تزال هويتهم السياسية مجهولة.

وعلى أساس هذه التركيبة، كان الاستنتاج بأنهم تحالف لن يصمد كثيراً، وهذا الاستنتاج تبدد بعد نيسان وأيلول ٢٠١٩، ولكنه أظهر شروخاً بعد يومين لا أكثر من ظهور النتائج النهائية لانتخابات آذار الماضي، حول الموقف من التفاوض مع القائمة المشتركة، التي زادت قوتها بمقعدين، وطلب دعمها لتكليف غانتس لتشكيل الحكومة، ومن ثم الحديث عن إمكانية دعم القائمة من الخارج لحكومة أقلية. وقد برز في معارضة دعم المشتركة خارجياً للحكومة ثلاثة نواب، وهم السابق ذكرهما هاووز وهندل، ومعهما غايي أشكنازي، وفي المقابل، فإن النائبة أورلي ليثي المتحالفة مع حزبي العمل وميرتس، أعلنت تمردهما، وانشقت عن التحالف،

كشفت إحدى قنوات التلفزة الإسرائيلية في الأيام الأخيرة عن رسالة أرسلها بيني غانتس، عبر مجموعات التواصل الاجتماعي، لزملائه في حزبه «أزرق أبيض»، بأن خياره الانضمام إلى حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو قد يعني نهايته السياسية، ولكنه ادعى أن المصلحة العامة تطفى على حساباته الشخصية. إلا أن غانتس الذي شكك ببديه تحالفاً قوياً، لم تشده إسرائيل منذ سنوات، أنهى بذلك ما من الممكن أن يميزه سياسياً، ويضعه على الخارطة البرلمانية. في المقابل، فإن أفيفدور ليبرمان كسر مرة أخرى، كل التقديرات والرهانات، حتى بات لغزاً سياسياً، ليس واضحاً متى نهايته، لا بل إن تفككه تحالف «أزرق أبيض» قد يعطيه دفعة إضافية لولاية برلمانية أخرى مستقبلاً.

ويتبين شيئاً فشيئاً أن الجدل حول خطوة غانتس، داخل تحالف «أزرق أبيض»، دار على مدى أيام ليست قليلة، حتى حسم غانتس خطوته، بدعم من شريكه غايي أشكنازي، وبمعارضة رئيس حزب «يوجد مستقل»، يائير ليبيد، ورئيس حزب «تلم» موشيه يعلون، وتبعث هذه الخطوة شروخ إضافية داخل التحالف، فحزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يتزعمه غانتس، احتفظ لنفسه باسم تحالف «أزرق أبيض». وهذا كما يبدو لبناء التحالف من جديد داخل ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو المقبلة، لأن حزب «تلم» شهد هو أيضاً انشقاق ناثنين من أصل خمسة، وهما يوعز هندل وتسفي هاووز، وهما من اليمين الاستيطاني المتشدد، وبقي يعلون مع ناثنين آخرين في تحالف برلماني مع حزب «يوجد مستقبل».

كذلك شهدنا ما هو أشبه بعملية استبدال، فقد انشقت النائبة بنينا تامانو- شاتا عن «يوجد مستقبل» وانضمت إلى غانتس، فيما انشقت النائبة العربية ابنة الطائفة الدرزية، غدير مريح، عن حزب غانتس، وانضمت إلى حزب «يوجد مستقبل»، وبذلك باتت كتلة «يوجد مستقبل- تلم» مع ١٦ نائباً، مقابل ١٥ لـ«أزرق أبيض» بحلته الجديدة، التي تشمل الناشرين المنفيين عن حزب «تلم».

وكان سؤال تفكك «أزرق أبيض» قد ظهر بعد كل واحدة من جولتي الانتخابات في نيسان ٢٠١٩ وأيلول

إعداد: برهوم جراسي

"المشهد" الاقتصادي

تراجع مبيعات قطاع الأغذية في إسرائيل بنسبة ٢٥٪ وشركات كبرى تتوقع استمرار أزمتها أكثر

الارتفاع الحاد في تخزين المواد الغذائية الأساسية ومواد التنظيف والتعقيم لم يسد الفجوة في التراجع الحاد في باقي نواحي قطاع التغذية، مثل المطاعم والمقاهي على أنواعها التي تشهد انهيارا تاما*شركات كبرى للمشروبات والأغذية غير الاستهلاكية الأساسية وشبكات المطاعم تتخوف من تغيير نمط الاستهلاك المألوف أيضا بعد انتهاء أزمة الكورونا



العيش مع "كورونا": مشهد من مدينة بني براك.

السابقة، فإنه لاشهر طويلة تكون مهمة أصحاب هذه المرافق تسديد التزامات سابقة.

وفي سعي لتقليل الضرر، فقد سمحت الحكومة للمطاعم وشبكات الطعام، خاصة تلك التي تقدم أطعمة سريعة، بأن تعمل مقابل التسليم الفوري، وعدم جلوس الزبائن في المطاعم مع تقييدات مشددة على عدد المتواجدين في كل محل، وأيضا البيع عن طريق شبكة الانترنت، مقابل التوصيل إلى البيوت.

والشراء عبر الانترنت أوجد ضغطا كبيرا على محلات السوبرماركت الضخمة، التي لم يعد بإمكانها تغطية كافة الطلبات، وخاصة في المدن الكبرى، لأن تجميع الطلبيات بحاجة إلى قوى عاملة، ولا يمكن زيادة القوى العاملة، لأن هذه مبيعات مواد أساسية غالبا، ولا توجد جدوى مالية من توظيف عمال لها. إضافة إلى كلفة إيصال البضائع، لذا ففي غالب شبكات التسوق يتم الطلب من الزبائن الحضور إلى السوبرماركت لأخذ ما طوبوه.

من ناحية أخرى، قالت شبكات المطاعم ومحلات الأكل السريعة إنها شهدت في شهر آذار الماضي ارتفاعا بنسبة ١٧٪ في الطلبيات للبيوت، وتتوقع ارتفاع النسبة إلى ٢٤٪ مما كانت عليه في الأيام العادية، ولكن أكدت أن حجم المبيعات لا يغطي الخسائر الناجمة عن إغلاق المحلات كليا في وجه الجمهور.

في عداد العاطلين عن العمل، وفي غالبيتهم الساحقة فرضت عليهم عطلة ليست مدفوعة الأجر، وسيقتاضون مخصصات تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٧٠٪ من رواتبهم، وعند ذوي المداخيل العالية، فإن الضرر يكون أضخم. وهذا التراجع في مداخيل العائلة، سينعكس عليها سلبا لفترة ما بعد الأزمة، إذ ستتكدس عليها التزامات مالية، تحتاج لتسديد.

ولكن نظرة التخوف هذه تقابلها نظرة معاكسة كليا، كذلك التي لدى خبراء في وزارة المالية، الذين يتوقعون أنه بعد انتهاء الأزمة، فإن الاستهلاك الفردي سيتعاظم، ما سيساعد على سد قسم جدي من الخسائر الاقتصادية، مستندين بذلك إلى أجواء الحروب التي أدت إلى تراجع حجم الاستهلاك، وبعدها عاد الاستهلاك ليكون بوتيرة أكبر، ما أدى إلى سد الفجوة.

وحسب ما ورد في تقرير "ذي ماركرز" وغيره من التقارير الاقتصادية، فإن الضربة القاسية التي تلقاها قطاع المطاعم والمقاهي، من توقف عند حد وقف كسب للمبيعات، وهذا سينعكس على مستقبل الكثير من المطاعم والمقاهي، خاصة تلك الواقعة تحت التزامات مالية سابقة، إن كانت فروعها لتعزز الاستثمار، أو إيجارات المحلات، التي تعد من الأعلى في العالم، خاصة في المدن والمراكز الكبرى، إضافة إلى ضربة المسقّطات، التي أعلنت الحكومة أنها ستعمل على تخفيضها للشركات والمصالح الاقتصادية في فترة الأزمة، ما يعني من ناحيتهم، أنه حتى لو عاد عمل قطاعهم إلى مستوياته

وأولها الشركة المركزية للمشروبات، التي تسوق مشروبات كوكاكولا في إسرائيل، فقد أخرجت الكثير من العاملين لديها، إلى عطلة ليست مدفوعة الأجر، بمعنى أنهم تحولوا إلى عاطلين مؤقتين عن العمل، ليتلقوا مخصصات بطالة، ولكنهم لن يفقدوا بعد أماكن عملهم، إلى حين انتهاء الأزمة. كما أن شركة المشروبات الثلاثة من حيث حجمها، شركة «بيمبو» والتي تسيطر على ٣٠٪ من سوق المشروبات، أخرجت قسما كبيرا من العاملين، ووكلاء التسويق والمبيعات إلى عطلة ليست مدفوعة الأجر، في حين أن قسما آخر من العاملين، تم تقصير أسبوع عمله.

وتتخوف شركات المشروبات على وجه التحديد، من أن انعكاسات الأزمة ستطالها إلى أمد أكثر من أمد انتهاء أزمة انتشار فيروس كورونا، وبضمن هذه التخوفات، أن تؤدي حالة الإغلاق، والكوث في البيوت، إلى تغيير نمط الاستهلاك الذي كان قائما، حتى اندلاع الأزمة، وأن تصعب لدى الجمهور قطاعات أخرى، من بينها تخفيف الاستهلاك مستقبلا في قطاع الأغذية التي لا تبدو استهلاكية أساسية. كما أن التخوف من اندلاع جديد للأزمة، مثلا في فصل الشتاء المقبل، يدفع قطاعا واسعا من الجمهور إلى أن يقتصد في مصروفاته، كي يكون في حالة قدرة على المواجهة أكبر حينها. يضاف إلى هذا، في تقديرات شركات الأغذية الكبرى، أن القدرة الشرائية لدى الجمهور ستتراجع بشكل ملموس، لأنه عند الذين باتوا

تقول سلسلة تقارير اقتصادية إن أحد جوانب الأزمة الاقتصادية في إسرائيل هو التراجع الحاد في استهلاك الجمهور، الذي برز في قطاع الأغذية الأساسية، إلى جانب مواد التنظيف والمعقمات؛ في حين شهدت باقي جوانب قطاع الأغذية، مثل المنتجات غير الأساسية، وشبكات المطاعم والمقاهي على أنواعها، تراجعا حادا، إلى درجة الانهيار التام، كما هي حال المطاعم والمقاهي المغلقة تماما بفعل تعليمات الإغلاق العام، والحد من حركة الجمهور. وحسب تلك التقارير، فقد انفق المواطنون في إسرائيل على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، أكثر بمليار شيكل من المعدل في ثلاثة أسابيع، في استهلاك الطعام والمشروبات في محلات السوبر ماركت، مما قد يخلق انطباعا بأن شبكات التسوق الغذائية والبيئية الكبرى، لم تطاها الأزمة، إلا أنه على الرغم من هذا الحجم الذي قد يبدو كبيرا للصراف، إلا أن القطاع الغذائي ككل، بما يشمل محلات التسوق والمطاعم والمقاهي على كافة مستوياتها، كان الصراف فيه أقل بنسبة ٢٥٪ من معدل الصراف في ثلاثة أسابيع عادية في القطاع الغذائي، لأن الصراف كان على المواد الاستهلاكية الأساسية. فالصرف في قطاع المطاعم والمقاهي على مختلف أنواعها ومستوياتها، يصل سنويا إلى ٢٧ مليار شيكل، وبعد ضم محلات وشبكات التسوق الغذائية والبيئية، فإن إجمالي الصراف يصل إلى ١٢٠ مليار شيكل سنويا، وهو ما يعادل حاليا ٣٣ مليار دولار.

ويقول إيال ميليس، الرئيس التنفيذي لشركة الألبان والأجبان الأكبر "تنوفا"، التي مبيعاتها تصل إلى ٢٥٪ من سوق المواد الغذائية الأساسية، إن قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي وما شابه، واجه في الأسابيع الثلاثة الأخيرة «انهيارا تاما، ولا يوجد تعبير آخر ل حالته»، وهذا سيعقب أزمة هذا القطاع في المستقبل، حتى بعد انتهاء الأزمة القائمة. وحسب ميليس، فإنه حتى شركته تراجعت مبيعاتها في شهر آذار الماضي بما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪، وحسب توقعات شركته، فإن نسبة تراجع المبيعات في شهر نيسان الجاري قد تصل إلى ٥٠٪. وهذا كما يبدو متعلق بالصراف على المنتجات غير الأساسية التي تنتجها الشركة، مثل منتجات الألبان المصنعة، وغالبية الثمن.

وفي حسابات ميليس، فإن الصراف على عيد الفصح العبري، سيكون هذا العام أقل من المعدل القائم في كل عام، أيضا في قطاع الغذاء الأساسي، ومقابل هذا التراجع، فإن شركة «تنوفا» كباقي الشركات التي سمحت لها الحكومة بمواسلة عملها، ارتفعت كلفة الإنتاج لديها، بسبب أنظمة السلامة الصحية المفروضة، مثل شراء الكمامات ومواد التعقيم، ونقل العاملين إلى أماكن العمل، بسبب تراجع حركة الموصلات العامة، وزيادة عدد سيارات نقل العاملين، كي لا يكون اكتظاظ فيهما، وغيرها من المصروفات الطارئة.

وحسب تقرير صحيفة «ذي ماركرز» فإن الضرر الأكبر لتلقته شركات المشروبات العادية، والمشروبات الكحولية، التي انخفضت مبيعاتها حتى في محلات التسوق الغذائية، ناهيك عن وقف الاستهلاك في شبكات المطاعم والفنادق. وهذه الحال انعكست على واقع كبرى شركات المشروبات،

موجز اقتصادي

أزمة البطالة الطارئة
ستكلف ١٥ مليار شيكل

يستدل من تقارير مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية- مؤسسة التأمين الوطني- أن الصراف الإجمالي على مخصصات البطالة الطارئة، لفترة شهرين ونصف الشهر، بمعنى بدءا من منتصف آذار وحتى نهاية أيار، ستمثل إلى ١٥ مليار شيكل، وهذا أكثر بحوالي ٨ أضعاف من الصراف الشهري على مخصصات البطالة وضمان الدخل، والأخيرة تدفع للعاطلين عن العمل المرزمنين.

وتأتي هذه التقديرات، على خلفية وصول عدد العاطلين عن العمل، وغالبيتهم الساحقة من الذين فرضت عليهم إجازات ليست مدفوعة الأجر، إلى (١١ مليون شخص، وهؤلاء يشكلون نسبة تقارب ٢٦٪ من عدد المنخرطين في سوق العمل. وكانت نسبة البطالة مع نهاية العام الماضي ٢٠١٩ قد هبطت إلى ٣٨٪، في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، في حين أن نسبة البطالة لدى الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٦٤ عاما، كانت ٣٠٪، وتعد من أدنى نسب البطالة في العالم. ولهذا فإن البطالة الحاصلة في إسرائيل هي بطالة طارئة، وفي تقديرات بنك إسرائيل المركزي، أنه بعد انتهاء أزمة تفشي الوباء، وعودة الحياة الاقتصادية، فإن البطالة الحقيقية ستمثل حتى نهاية العام الجاري إلى ٧٪، وتتنخفض إلى ٥٪ في بحر العام المقبل ٢٠٢١. وفي خلفية هذا التقدير، إفلاس قسم من المصالح الاقتصادية، من مشاغل صغيرة وغيرها، التي تضرتت كليا من الأزمة الاقتصادية إلى درجة الإفلاس، وسيمر وقت حتى تظهر استثمارات جديدة لاستيعاب عاملين جدد.

وفي تقديرات مؤسسة التأمين، فإن هذا الصراف الزائد على مخصصات البطالة من جهة، والتراجع الحاد في مداخيل المؤسسة بسبب توقف الأعمال وتراجع مداخيل الأفراد من جهة أخرى، سيضعف المؤسسة أمام عجز مالي يتراوح بما بين ٢٤ مليار شيكل إلى ٥٢ مليار شيكل (معدل سعر صرف الدولار ٣٦٦ شيكل حاليا). وفي حين تطلب المؤسسة خطة عمل لتقليل العجز، بضرب المخصصات الاجتماعية، بعد انتهاء الأزمة، فإن المؤسسة دينا تراكميا على حكومتها بلغ ٢٥ مليار شيكل، والحكومة تاملت في تسديد، إلا أنها أعلنت أنه ضمن الخطة الاقتصادية التي أعدتها وزارة المالية، بمقدار ٨٠ مليار شيكل، سيكون هناك تحويل مالي لمؤسسة التأمين، لتسديد نفقات المخصصات.

وعلى الرغم من هذا، فإن المؤسسة تدعي أن تحويلات الحكومة لها لن تغطي العجز الذي سيكون ناجما عن تراجع مداخيل المؤسسة من الجمهور والشركات، ولهذا فإنها تطلب باتخاذ إجراءات سنطال الشرائح الفقيرة والضعيفة، ومن بين ما تطلبه المؤسسة تجميد قرار رفع مخصصات ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي جاء على ثلاث مراحل، تم تنفيذ المرحلة الأولى منها، في حين من المفترض تطبيق المرحلة الثانية في الأشهر المقبلة، وهذا تطلب المؤسسة لتجميد القرار، الذي تم اتخاذها بعد بض اهور خاضه ذوو الاحتياجات الخاصة، مدعومين من الجمهور الواسع. كما تطلب المؤسسة بتجميد مخصصات الشيوخ، بمعنى عدم رفعها في الفترة المقبلة، ولا في العام المقبل، رغم أنها مخصصات شريحة، بالنسبة لمن ليس لديهم وظائف تقاعدية، وتبلغ نسبتهم حوالي ٢٠٪ من إجمالي المستندين. إضافة إلى هذا، تطلب المؤسسة أيضا بتجميد وعدم رفع مخصصات الأوالاد، لا بل وتقليصها في حال أمكن. وفي المقابل، أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو عن صرف مخصصات زائدة في شهر نيسان الجاري لسائر الجمهور، بمناسبة عيد الفصح العبري، إذ سيتم صرف ٥٠٠ شيكل لكل ولد في العائلة، وحتى ٤ أولاد دون سن ١٨ عاما، وصراف ٥٠٠ شيكل إضافي لمرأة واحدة لكل من يتلقى مخصصات شيخوة.

١١٦٨ مليار شيكل قيمة

إداعات الجمهور في البنوك

تبين من تقرير في بنك إسرائيل المركزي، صدر في الأيام الأخيرة، أنه لا توجد مشكلة مالية لدى البنوك لتقديم اعتمادات مالية، للقطاع الاقتصادي والجمهور، مقابل ضمانات مالية تقدمها الحكومة، وكل بحسب حجم مصلحته وقدرته على التسديد المستقبلي، إذ أن حجم إيداعات الجمهور (توفيرات) في البنوك الخمس الكبرى، يبلغ حاليا ١٦٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣٢٤ مليار دولار، وهذا لا يشمل إيداعات الجمهور في بنوك صغيرة أخرى، وفي شركات التأمين الخاصة.

والغالبية الساحقة من هذه الإيداعات لدى بنك ليئومي- حوالي ٣٧٤ مليار شيكل، يليه بنك هبوعليم- قرابة ٣٢٢ مليار شيكل، ثم بنك مزراحي ٢١١ مليار شيكل، وتقدر الإيداعات بتقريب على ٢٠٠ مليار شيكل لدى بنك ديسكونت، أما لدى البنك الخامس هيبينليومومي، في حجم الإيداعات ١٢٠ مليار شيكل. وأعلنت الحكومة عن تقديم ضمانات مالية لفروض تقدمها البنوك للمصالح والشركات الاقتصادية، وأيضا للجمهور بنحو ٩٠ مليار شيكل، إلا أنه حسب تقارير أخرى، فإن البنوك لا تسارع في إقرار طلبات الفروض، إلى جانب أنها رفعت الفوائد على القروض، وبنسبة عالية، باعتبار أنها فوائد احتياطية، لتفويض ضرر مستقبلي ناجم عن عدم القدرة على التسديد، فالضمانات الحكومية في هذه الحالة تأتي في وقت متأخر، وبعد استنفاد كل الإجراءات لاجابية الديون المستعمية.

إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن انهيار الحاد في البورصة الإسرائيلية انعكس سلبا، ويقدر كبير، على توفيرات الجمهور التي هي بغالبيتها مرتبطة بالبورصة، وبضمن هذا توفيرات القطاع، وأيضا صناديق توفير لقسم واسع من العاملين في القطاع العام والشركات الكبرى وتسمى صناديق استثمار، التي كلها تستثمر في البورصة. وهذه خسائر فادحة سيكتبها أساسا من جانب وقاتع، أو انتهاء فترة التمويل، ولذا فإن الجمهور لا يثق للحصول على هذه التوفيرات، بل يقيها في البنوك وصناديق التمويل، إلى حين تسديد جزء من الخسائر، على أمل عودة البورصة إلى مسار الارتفاع مستقبلا.

كلما تأخرت ذروة الوباء كان ضرره الاقتصادي أشد وأدهى

***أبحاث تفحص سيناريوهات عدة حول طول الأزمة ومدى انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي**

ولكنها تتحدث عن أمد يتراوح ما بين نصف سنة إلى سنة كاملة كأسوأ سيناريو*

لعام ٢٠٠٨، التي كانت مالية بشكل أساسي، اشترى بنك إسرائيل ١٨ مليار شيكل من السندات الحكومية، وأدى الإعلان عن البرنامج، في حينه، إلى تهدئة سوق السندات على الفور، حتى قبل تدخل البنك المركزي الأوروبي فعليا، ويشير القرار أيضا إلى أهمية البيانات الملتمزة في هذا الوقت، وفي بعض الأحيان، يوفّر الإعلان عن برنامج كبير تأثيرا كبيرا، ينعكس إيجابا على الأهداف المطروحة.

في هذا الوقت، تقدر وزارة المالية أن كلفة الأزمة حتى الآن تبلغ حوالي ٣٠ مليار شيكل، نتيجة ارتفاع مخصصات البطالة، وإضافة ميزانية لوزارة الصحة، وإنشاء قرض ضمانات حكومية، وتأجيل تسديد مستحققات ضريبية. في الأيام الأخيرة، طرحت الوزارة خطة اقتصادية بقيمة ٨٠ مليار شيكل، لتسديد نفقات البطالة الطارئة المتفاضة، وتقديم حلول مساعدة للشركات والمصالح الاقتصادية، بالإضافة إلى التدابير التي ستكون مطلوبة بعد عيد الفصح العبري، لإعادة بعض الشركات إلى وضعها الطبيعي، الأهداف المحددة هي إعداد نظام الرعاية الصحية لعدد أكبر من المرضى، وعزل من هم أبناء ٦٥ عاما وما فوق، بشكل فعال مع توفير الخدمات لمنزلهم، والعزيب من الفحوصات لكشف المرضي، وفرض أنظمة وقائية في أماكن العمل المفتوحة، وفي المتاجر التي يسمح لها بفتح أبوابها.

ومن المتوقع أن توسع وزارة المالية فرص الحصول على قروض، بالاساس من البنوك، مقابل ضمانات حكومية، وضمان استثمارات مستقبلية قريبة، من تلك التي ترفع النمو الاقتصادي.

وضمن أمور أخرى، يجري فحص طرح جداول زمنية لمشاريع البنية التحتية مثل شق الطرق وبناء المستشفيات، الأمر الذي سيسمح بخلق فرص العمل، في عدة مجالات ومنها أيضا مجال إنتاج المواد الخام.

(عن «ذي ماركرز» بتصرف)

إسرائيل المركزي ووزارة المالية، وخبراء خارجيين في مجالات الاقتصاد الكلي والاقتصاد العام والاقتصاد الصحي.

إعطاء الأولوية للإصابات الخطيرة

حلت الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي، وهو من دون قيادة اقتصادية قوية وموثوقة، إن شدة الأزمة وتجاوزاتها، بالإضافة إلى فراغ القيادة، دفعت معاهد البحوث والأكاديميين والاقتصاديين طرح أفكار لا حصر لها حول كيفية تصرف الحكومة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية، في الواقع، عندما تصادف هذه الأفكار، تبدو كأنها مأخوذة من عالم آخر واستخدمت فيها المفاهيم التي كانت تعتبر حتى قبل شهر من المحرمات لسنوات عديدة، مثل اقتراح البروفسور ياشيف، والبروفسور ليو ليدرمان أيضا، بأن يقوم بنك إسرائيل بطباعة الأموال للتعامل مع الأزمة. ويقترح معهد «كوهيلت»، المرتبط بالأفكار النيوليبرالية، إنقاذ المؤسسات المالية وعدم السماح لها بالسقوط حتى لو تطلب الأمر تاميمها. واقترح مؤسسة بيرل كتنسلون، التي تزوج لجدول أعمال اجتماعي ديمقراطي، أن تعمل الأموال برنامجا بقيمة ١٨٠ مليار شيكل، لتقديم مساعدات للمصالح الاقتصادية والشركات، وللاجيريين، وأن تطرح الدولة سندات دين لتمويل هذه الميزانية.

ولدى المحاسب العام السابق أورن شوكي اقتراح أكثر تحفظا، ليس ضخ نقود جديدة، وإنما تقديم ضمانات حكومية بقيمة ١٠٠ مليار شيكل للقطاع المالي- شركات التأمين والبنوك وشركات بطاقات الائتمان وصناديق الائتمان. ويقول أورن إنه لا ينبغي للدولة أن تتدخل في أي شركة في خطط الاسترداد (بما في ذلك شركة العال)، بل بالأحرى إعطاء أدوات للسوق للقيام بما تعرفه وتقليل خسارتها من تدفق السيولة.

قرار بنك إسرائيل العمل في السوق والخروج ببرنامج شراء سندات حكومية بقيمة ٥٠ مليار شيكل، يعكس حقيقة أن هذه أوقات استثنائية. وللمقارنة، في الأزمة الاقتصادية

في الأسبوع ٢٨، فإن العدد التراكمي للمصابين سيكون ٥٨ مليون، وعدد القتلى ٥٢٣٨٤ شخصا، وتأثيره على الاستهلاك سيكون حوالي ١٥ مليار شيكل في السنة، ولا يأخذ هذا السيناريو في الاعتبار تدابير مثل الإغلاق أو إجراءات أخرى تمليةا الحكومة على السكان، بل الإغلاق الطوعي للأشخاص الذين يخشون.

إذا نظرنا إلى سيناريو ضوابط تتراوح ما بين تسهيلات وإغلاقات بشكل كبير، فإن تفشي الوباء سيكون في الأسبوع ٥١، وفي هذه الحالة، وفقا لحسابات ياشيف، سيمرض ٨٤ مليون شخص في إسرائيل، ويموت ٤٠٩٥٠ شخصا، وسيكون الضرر في الاستهلاك بمقدار ١٠٢ مليار شيكل في السنة. بين السيناريوهين، توجد سيناريوهات بسيطة، ولكن خلاصة القول للباحثين هي أنه كلما طالت إجراءات الإغلاق والعزل، قل عدد المصابين والموتى من الفيروس، ولكن الضرر في الاستهلاك سيكون أكبر، أي أن جهود وزارة الصحة لتسطيح الدالة البيانية ستحتاج وقتا أطول، لتقليل أعداد المصابين والموتى، ولكن هذا سيكون بكلفة اقتصادية أكبر. وهذه الكلفة لا تأخذ أيضا في الحسبان، تكاليف إضافية وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود، وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفف بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصراف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي، لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة است

محور خاص- تحولات في خارطة الحزبية الإسرائيلية

بيرتس يحرّر جبل مقصلة العمل وميرتس يصارع للبقاء!

أزمة حزب العمل القيادية والسياسية مستمرة منذ اغتيال رابين إلا أن ممارسات بيرتس في الأشهر الأخيرة سرعت خطى إسدال الستار على العمل بحلته الحالية* خلال ٢٤ عاماً استبدل الحزب ١٢ رئيساً *قوة ميرتس البرلمانية هي في الحد الأدنى من نتائج الانتخابية خلال العقد الأخير



عمير بيرتس - 'يعدم' حزب العمل

تحالف العمل- ميرتس.

المسار الأخير

من الواضح أنه لا يمكن الكلاء على تهمة النتيجة الأخيرة لحزب العمل على عاتق شخص عمير بيرتس، إلا أن ممارساته منذ أن عاد إلى رئاسة حزب العمل في مطلع تموز ٢٠١٩، سرعت الخطى نحو المربع الأخير لحزب العمل، الذي سيكون من الصعب رؤيته بخلص نفسه منه، ويعود إلى الحلية السياسية في أي انتخابات مقبلة إذا ما بقي على حاله اليوم. وأزمة حزب العمل بدأت بأزمة قيادة، راقتها أيضاً أزمة تحالف حزبي عمير بيرتس، ومعهما الحزب مع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين، وعودة شمعون بيريس إلى رئاسة الحكومة والحزب. فمُنذ اغتيال رابين في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٥، وحتى الانتخابات التي جرت في شهر أيار العام التالي ١٩٩٦، بمعنى ٦ أشهر، فتح بيريس جهات تصعيد وحرب، على الساحة الفلسطينية باستئناف الاغتيالات، التي قوبلت بعمليات تفجيرية، وبحرب شرسة على جنوب لبنان، ما بدد الشعور بالأمن في الشارع الإسرائيلي، وتراجع قسم كبير من الإسرائيليين عن النظرة التفاؤلية التي رافقت مفاوضات السلام المتشعبة. وهذه الأزمة عززها يهود باراك، منذ أن تسلم رئاسة الحزب في العام ١٩٩٧، ولاحقاً خلال رئاسته للحكومة لمدة ٢٠ شهراً، ابتداء من حزيران ١٩٩٩، وتوالى بعد ذلك الضربات والأزمات القيادية والسياسية.

إلا أنه في انتخابات ٢٠١٥ حصل حزب العمل على ما يمكن وصفه الآن بالفرصة الأخيرة، ليموضغ نفسه مجدداً في مقدمة خارطة النهائية، مناسفاً على سدة الحكم، حينما أقام «المعسكر الصهيوني»، بتحالف مع حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، وحصول التحالف في ذلك العام على ٢٤ مقعداً، منها ١٩ مقعداً لحزب العمل. إلا أن العمل برئاسة إسحاق هيرتسوغ لم يستثمر هذا الإنجاز السياسي، بل اختار مسار الانحياز نحو أجنحة اليمين الاستيطاني، فأقر في مطلع العام ٢٠١٦ برنامجاً سياسياً، تراجع فيه عن حل الدولتين، واختار مسار الانفصال من جانب واحد عن الضفة، بخلق كائونات فلسطينية غير متواصلة ومعزولة، وبعد مرور سنوات طوال، قد تنشأ فرصة للتداول في إقامة دولة فلسطينية، بموجب منطق برنامج العمل، الذي لم يتراجع عنه رسمياً لاحقاً.

وحينما نقول أزمة قيادة، تكفي الإشارة إلى أنه بعد اغتيال رابين استبدل الحزب رئيسه ١٢ مرة، بمعنى في غضون ٢٤ عاماً، حتى صيف العام الماضي، من بينها ولايات قميرتان لشمعون بيريس، ورئاستان لعمير بيرتس، وفي صيف ٢٠١٧ استورد الحزب رئيساً له من خارج صفوفه، أفي غياي، الذي قاد الحزب إلى هزيمة تكراه في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ حصل الحزب على ٦ مقاعد، بدلاً من ١٩ في انتخابات ٢٠١٥. وبعد تلك الهزيمة، بات الحزب مثل «الوليمة الشهية لعمير بيرتس، الذي انفض على رئاسة الحزب مباشرة، في منافسة ضعيفة أمامه، إلا أن بيرتس

بيرتس، وشريكه في القائمة إيتسيك شمولي، فيما أعلنت النائبة الثالثة ميراف ميخائيلي التمرد وأعلنت بعد التشاور مع أعضاء كنيست ووزراء سابقين من حزبا أنها لن تكون ملتزمة بقرارات الحكومة وقوانينها، وإنما فقط بما يتناسب مع برنامج حزبا السياسي الاقتصادي.

خطوة بيرتس هذه، في حال تمت أم لم تتم في اللحظة الأخيرة، أو حتى لو دخل بيرتس الحكومة وغادرها بعد وقت قصير، فإن الضربة القاضية كلياً لحزب العمل باتت حقيقة واقعة، وبات بالإمكان القول الآن إن حلته الحالية أسدل الستار عليها، أو أن بيرتس قد حرر جبل مقصلة عليها، فإن بقيت كوادر وأجهزة حزبية لهذا الحزب، فسيكون عليها البحث عن إطار سياسي جديد.

ميرتس وصراع البقاء

حصول ميرتس على ٣ مقاعد نتيجة تلائم ما حصل عليه منذ انتخابات ٢٠٠٩، وحتى انتخابات آذار الماضي، إذ تراوحت نتائجه في ٦ جولات انتخابية، بما بين ٣ إلى ٦ مقاعد. ولكن ميرتس أيضاً يعاني من أزمة قيادة، بعد غياب الفريق المؤسس للحركة، الذي أول ما تمثل به في الكنيست كان ١٢ مقعداً، في انتخابات ١٩٩٩، وأخر تمثيل كبير له كان ١١ مقعداً في انتخابات ١٩٩٩، ولاحقاً بدأ يتلقى ضربات متتالية، وأحياناً يتقدم، وأخرى يتراجع.

والمشكلة الأساسية التي واجهت ميرتس، أنه لم يواجه كفاية حالة التطرف المتزايد في الشارع الإسرائيلي، وفرض على نفسه طابع الحركة الحقوقية، التي تدعو للمساواة الاجتماعية، مع تركيز خاص على المثليين، وغيرها من القضايا ذات الطابع العلماني، التي تواجه فوراً في مجتمع غفرك أكثر وأكثر بالتطرف السياسي وبالتوجهات المحافظة، بمعنى أن ميرتس غيب نسبياً تميزه السياسي بما يتعلق بالقضية الفلسطينية في الشارع الإسرائيلي، في محاولة خاسرة لجذب قطاعات مصوتين، لا يتفقون مع الحزب في القضية السياسية.

في كل الأحوال، فإن وضعية ميرتس ما تزال أفضل بكثير مما هو عليه حزب العمل، لا بل إن انسيار حزب العمل يجعل ميرتس عنواناً لقطاعات ذات توجهات إسرائيلية صهيونية، في أطراف جمهور مصوتيي العمل، ومخزج ميرتس لن يكون في البحث عن تحالفات جديدة، لأن تجربته في تحالفات انتخابات ليلول ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢٠ أدتا إلى خسارته قطاعاً جدياً من مصوتييه.

بعد انتعاش أزمة تفشي وباء فيروس كورونا، وتشكيل الحكومة، والعودة إلى عمل برلماني عادي، بعد غياب أكثر من عام ونصف العام، فإن الحياة الحزبية لكل الأحزاب ستعود إلى مساراتها، وحينها ستتكشف أكثر اتجاهات الريح في ميرتس.

أزمة التيار الديني الصهيوني بين الصراع الداخلي وضربات «الحليف»!

التيار الديني الصهيوني تلقى ضربة قاصمة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ حوّلت أحزابه إلى فتات* هذا أحد انعكاسات الصراعات بين التيارات داخل التيار الواحد واستفحال التطرف السياسي والديني وأيضاً بسبب توغل الليكود في هذا التيار حتى بات عنواناً لشريحة واسعة جداً من مصوتييه

تلقى تحالف أحزاب المستوطنين «يمينا» الذي يمثل أحزاب التيار الديني الصهيوني، في انتخابات آذار الماضي ٢٠٢٠، ضربة قاصمة أشد من تلك التي تلقاها في كل واحدة من جولات الانتخابات في العام الماضي ٢٠١٩. فهذا التحالف الذي تشكل شعبة انتخابات ٢٠١٣، وحصل على ١٢ مقعداً، بات اليوم مع نصفها فقط، وهذا انعكاس لأزمات داخلية، منها ما هو نتاج استفحال التطرف الديني والسياسي، من جهة، ومن جهة أخرى، توغل الليكود في هذا التيار الحليف له، على حساب أحزاب التيار، التي تحولت إلى فتات، وأبرزها حزب المفدال («البيت اليهودي») الذي بلغ تمثيله ذات يوم ١٥ مقعداً، وبات اليوم مع مقعدين فقط.

ويضم تحالف «يمينا» ثلاثة أحزاب، أقدمها حزب المفدال، الذي بات يحمل اسم «البيت اليهودي»، وهو أول وأقدم أحزاب التيار الديني الصهيوني، وكان في العقود الأولى لإسرائيل ذا وزن سياسي كبير، ووصل تمثيله إلى حتى ١٥ مقعداً، وكانت فيه تيارات إصلاحية وأخرى محافظة، ولكن مع السنين، شهد المفدال الكثير من الانشقاقات، وشهدت الأحزاب التي انشقت عنه، في الأخرى انشقاقات، ومن بينها الحزبان الحليفان له في تحالف «يمينا»، «هتيكود هليكومي» (الاتحاد الوطني)، الذي ظهر لأول مرة في نهاية سنوات التسعين، ومقعله الأساس بين المستوطنين في الضفة، وحزب «اليمين الجديد» بزعامة نفتالي بينيت وأبيليت شاكيد، والآخر في علمانية، وشريكة سياسية قديمة لليبيت، وقد انشقا عن تحالف «البيت اليهودي» في نهاية العام ٢٠١٨، تمهيدا لانتخابات نيسان ٢٠١٩، وخاض الانتخابات بقائمة مستقلة، وخسرت ولم تتمثل في الكنيست، بعد أن لامست نسبة الحسم.

وفي الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، كان واضحاً الأزمة التي تعصف بهذا التيار، فقد خاض انتخابات نيسان ٢٠١٩ بقائمتين، الأولى هي السابق ذكرها، «اليمين الجديد» بزعامة بينيت وشاكيد، والثانية ضمت «المفدال- البيت اليهودي»، وحزب هتيكود هليكومي (الاتحاد الوطني)، وحركة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإزهابية المحظورة صورياً في إسرائيل، وهذا التحالف الثلاثي ضم بضعاً من بنيامين نتانياهو، إذ أن الحزبين الأولين رفضا بداية التحالف مع عوتسما

يهوديت»، بسبب شدة تطرفها، فمن صفوفها تخرج عمليات إرهابية ترتكب جرائم ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس وفي إسرائيل.

وقد حصل هذا التحالف الثلاثي على ٥ مقاعد، في الوقت الذي خسر فيه التيار ككل ما يعادل ٤ مقاعد، كانت لقائمة «اليمين الجديد».

وفي انتخابات أيلول ٢٠١٩، أقيم تحالف ثلاثي ضم «اليمين الجديد» و«البيت اليهودي» و«هتيكود هليكومي»، وتم استبعاد قائمة «عوتسما يهوديت»، رغم كل ضغوط نتانياهو، كي يتم التحالف معها، منعا لحرق عشرات آلاف الأصوات، وحصل التحالف على ٧ مقاعد، في حين أن «عوتسما يهوديت»، خاضت الانتخابات بقائمة مستقلة، وحزقت أكثر من ٨٣ ألف صوت، ما يعادل أكثر من مقعدين برلمانيين.

ولكن حصول التحالف على ٧ مقاعد، كان مؤشر فشل إضافياً لهذا التحالف، الذي انشقق على نفسه في اليوم التالي، بتشكيل كتلة مستقلة لحزب «اليمين الجديد»، غير أنه مع حل الكنيست الـ ٢٢، إثر فشل تشكيل حكومة بعد انتخابات أيلول، مورست ضغوط على الأحزاب الثلاثة، لتتحالف من جديد، وهذه المرة أيضاً تم رفض التحالف مع «عوتسما يهوديت»، التي وجهت ٨٠٪ من قوتها الانتخابية لصالح حزب الليكود، كما بقيت هذا واقع النتائج النهائية.

في المقابل، فإن التحالف الذي مصدر قوته السياسي هو المستوطنات، تلقى ضربة أخرى، وحصل على ٦ مقاعد، نصفها لحزب «اليمين الجديد»، ومقعدان لصالح «البيت اليهودي» والسادس لإيكود هليكومي. ويضغ من النتائج أن هذا التحالف خسر أيضاً ٢٠ ألف صوت، مقارنة بما حصل عليه في انتخابات أيلول، ولكن إذا أخذنا بالحسبان نسبة التكاثر الطبيعي لدى جمهور هذا التيار الديني، وارتفاع نسبة التصويت، فإن هذا التحالف خسر فعلياً حوالي ٢٤ ألف صوت من معاقله.

والاستنتاج الأول، هو أن هذا التحالف خسر أصواته لصالح حزب الليكود، الذي في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، منذ العام ٢٠١٣، وحتى الانتخابات الأخيرة في آذار ٢٠٢٠، يظهر توغلاً متزايداً في هذا التيار الديني.

وحسب تقديرات خاصة، فإن تحالف «يمينا» حصل على ٤٥٪ من أصوات التيار الديني الصهيوني، الذي يشكل نسبة تتجاوز ١١٪ من إجمالي ذوي حق التصويت، علماً أن نسبته بين الجمهور العام في حدود ١٣٪، وبين اليهود وحدهم في حدود ١٥٪، ولكن نسبة تكاثره الطبيعي ٢٨٪، ما يجعل نسبة من هم دون ١٨ عاماً أعلى من المعدل العام، ولكن نسبة هذا الجمهور من إجمالي المصوتين في يوم الانتخابات تتجاوز نسبة ١٢٪ وأربما أكثر، لكون نسبة التصويت في أوساطه، تتجاوز ٨٥٪، مقابل ٧١٪ نسبة عامة في الانتخابات الأخيرة، ونسبة التصويت هذه من الممكن أخذها من المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من التيار الديني الصهيوني، وتشكل نمط تصويت لهذا التيار عامة، وتضاف لها نسبة المصوتين خارج أماكن سكنهم، بموجب ما يجيزه القانون، وكانت نسبتهم العامة ٧٪، وبين اليهود وحدهم ٨٪، ولدى هذا التيار لربما تجاوزت ٨٪.

واستناداً لهذه المعادلة، كان الاستنتاج بأن تحالف «يمينا» حصل على ٤٥٪ من الأصوات، في حين أنه على أساس ذات التقديرات الخاصة، التي أجريتها، فإن الليكود حصل على حوالي ٣٨٪ من أصوات هذا التيار، ولديه ٦ نواب من المتدينين الصهاينة، مقابل ٥ لدى تحالف «يمينا»، و٣ نواب من تحالف «أرزق أبيض» قيل انشقاقه في الأيام الأخيرة، على ضوء قرار رئيسه بيني غانتس الانضمام لحكومة بنيامين نتانياهو.

الأزمة الفكرية وتوغل الليكود

على مدى عقود، كان التيار الديني الصهيوني يشهد تيارات متنوعة في داخله، مثل التيار المحافظ، والتيار الإصلاح، وآخر وسطي، وهذا التنوع داخل التيار الديني الصهيوني ما زال قائماً بين اليهود المتدينين في العالم، ولكنه تلاشى في إسرائيل، على الأقل على مستوى الواجهة السياسية.

فحزب المفدال التاريخي كان معروفاً عنه أن هناك داخله تيارين متنافسين، إلا أن التيار الإصلاحى تضاعفت قوته، مع استئصال التوجهات اليمينية المتطرفة وما رافق هذا من انشقاقات سياسية، ما عزز أكثر التنافس داخل الحزب على المواقف الأشد يمينية، وهذا كان ملموساً بشكل

تغطية خاصة

تأثير «كورونا» في الأمن القومي الإسرائيلي.. عرض عام لأبرز النقاشات والاستنتاجات

بقلم: **علي عامر (*)**

لا ينحصر أثر تفشّي وباء كورونا على صحة الأجساد البشرية فقط، بل يتعداها ليشكل تهديداً على الأمن القومي والأمن الاقتصادي لللدول المختلفة، بحيث قد يؤدي فشل الدولة في احتواء الوباء إلى انهيار كامل في النظام والاقتصاد.
في إسرائيل، تتصاعد النقاشات على المستوى الرسمي وعلى مستويات أخرى، حول أثر تفشّي الوباء على الأمن القومي الإسرائيلي.

تتقدم هذه المقالة عرضاً لعدة دراسات وأبحاث استراتيجية إسرائيلية تفحص أثر تفشّي كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي، وتنتهي بمخلص تحليلي سريع.

ثلاثة مسارات

عقد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في ١٢ آذار الماضي، مؤتمراً بدون جمهور، تحت عنوان: «كورونا، الأمن القومي، الديمقراطية»، ودار مركز النقاش حول مستوى اللإيقين العالي عند صنّاع القرار، والغجوات الكبيرة في المعرفة والمعلومات حول طبيعة الفيروس وطرق انتشاره وآليات السيطرة عليه، والتحديات الناجمة عن وضع يسفل انتشار الشائعة والأخبار الكاذبة والاضطرابات ونظريات المؤامرة.

وقام المشاركون بتحليل عدّة مسارات محتملة، مع التأكيد أنّ أداء الدولة هو أحد العوامل الأساسية في ترجيح أحد هذه المسارات.

المسار المتفائل- دولة مع إنفلونزا: الإجراءات والتدابير لاحتواء الجائحة ففالة، العدوى لا تصيب إلا مئات ولا تقتل إلا عشرات، دخول الربيع والصيف وارتفاع درجات الحرارة كخيالين كبح الانتشار والأعراض. واستعادة العلاقات التجارية العالمية في الربيعين الثاني والثالث لهذا العام، واستعادة السياحة، مع انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي.

المسار المتشائم- دولة مريضة، جائحة طويلة لا تنتهي خلال الأشهر الستة القادمة، معظم الدول غير قادرة على احتواء العدوى. تباطؤ النمو في الاقتصاد الأميركي أو نمو سنوي سالب، وهذا أكبر تهديد لإسرائيل، آثار مدمرة على الناتج القومي الإسرائيلي ونمو سنوي سالب.

المسار الأسود- دولة غير فعّالة: خروج المرض عن السيطرة، انهيار الخدمات العامة، تلاشي الثقة بالحكومة والسلطات، انهيار قدرات صمود الأمن القومي أمام التحديات الاستراتيجية، تعاطف الوجود الإيراني في العراق، تنامي قدرات حزب الله، تحافى نظام الأسد. كما عالجت مجموعة من الدراسات والمقالات، أثر تفشّي وباء كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي على عدة مستويات.

صراع القطاعات والمؤسسات.. دور الجيش

إسرائيل من أكثر الدول استعداداً وجاهزيةً للتعامل مع التهديدات العسكرية حتى تلك التي تطال الجبهة الداخلية، إلا أنّ التعاطي مع وباء صخي أمر مختلف تماماً، فهو تعامل مع تحديد مجهول، يشكّل تحدياً مضعافاً، في ظل تراجع القطاع الصحي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، نتيجة التركيز على أولويات أخرى مثل الأمن القومي، وفي الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، أثار جنرالات الجيش جدالات حادة حول قمتين أساسيتين: صيانة قدرات الجيش لتعادي الاضطراب لإغلاق وحدات كاملة مثل الطيران العسكري والبحرية ووحدات استخباراتية مختلفة، وتقديم الدعم والمساعدة للنظام الصحي والمدني والشرطة، وعلى عكس التقارير الإعلامية لا تبرز عند الجيش إلى الآن ميول في تحفل أعباء الوباء، فهو لا يملك أية أفضلية على المنظمات المدنية مثل الصحة والشرطة في التعامل مع أزمة صحية، كما لا يملك فهماً حقيقياً لكيفية إدارة الأزمات المدنية، إلى الآن لم تظهر عند الجنرالات أية اهتمامات بغرض إدارة عسكرية للبلاد، حيث ينحصر دور الجيش بنظرم في تقديم الدعم والمساعدة الثانوية للمؤسسة المدنية التي من المفترض أن تتحمل المسؤولية.

وكشفت أزمة كورونا عن تناقضات حادة بين القطاع الصحي الذي يطالب بغرض إجراءات أشد لحماية الصحة البشرية، وقطاع الاقتصاد الذي يرفض ذلك لحماية الاقتصاد، وأظهرت ضعف الإمكانيات المادية الإسرائيلية للتعامل مع الوباء، في نقص الكادر الطبي، ووسائل الوقاية، ونقص منشآت الحجر وسيارات الإسعاف ووسائل الوقاية والمععدات الخاصة، ما يعيد للذاكرة عدة حالات في العقود المنصرمين، حيث كشفت لجان التحقيق ما بعد الحرب عن ضعف الاستعداد القومي للتعامل مع الطوارئ، وعزى الوباء الأزمة المؤسساتية التي تضرب هيالك المؤسسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال افترقت مديرية الشؤون العامة في مكتب رئيس الحكومة إلى مدير لمدة تزيد عن عام، ما أثر على نظام المعلومات والتواصل مع الناس، الذي يعتم سبباً رئيسياً لتدافع الناس في الأسواق مساء السبت ٢٨/٣/٢٠٢٠، وإفراج الرفوف من السلع الأساسية، ومن المعلوم أنّ التواصل مع الناس وتوجيه الخطابات الدورية هي من أهم الأولويات في حالات الطوارئ.

يرى البروفسور إفرام عنبار، مدير معهد القدس للاستراتيجية والأمن، أنّ الجائحة أضفت الأمن القومي الإسرائيلي، إذ تعاني العديد من الوحدات في الجيش الآن قصوراً في القوّة البشرية، ولا يعتقد أنّ الانفصال بكورونا سيؤثر على التوجهات الإقليمية المعادية لإسرائيل، ويرى أنّ هذا الوباء حرب على إسرائيل يشبه من عدّة جهات حالة الحرب التي تستخدم فيها أسلحة بيولوجية وكيميائية، وتحاول المعلومات وطمانّة الناس في حال تفشّي الوباء أكثر بتقديم وعود بتدخل الجيش الذي يملك منشآت ومرافق ومععدات كافية للتعامل مع أعداد كبيرة من المرضى، وخبرات إدارية وتنظيمية للتعامل مع حالة طوارئ ضخمة، إلا أنه تأسس للتعامل مع الزلزل والهجمات الصاروخية وليس مع الوباء، حيث سيضعف تدخله حركة المؤسسات المدنية التي تواجه الوباء في الخطوط الأمامية، ناهيك عن النقص في القوّة البشرية الذي ستعانيه وحدات الجيش نتيجة إصابات الجنود والضباط بالفيروس وسياسات الحجر، وفي حال تفشي الوباء ستأثر قدرات الجيش على الاستجابات السريعة والفعّالة، والتاريخ يقدم لنا عدّة أمثلة عن جيوش تفككت نتيجة الوباء، إلى اللحظة تم تنفيذ تغييرات جذية وهيكلية في مجموعة كبيرة من تدريبات الجيش الروتينية للتكيف مع الوباء، وخفّضت العمليات العسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية، كما يمثّل

إجراء التبعاد الاجتماعي مشكلة في آليات إدارة الحواجز والمعابر ونقاط التفشيث والتدريبات، ويؤشّر على الروح القتالية للجيش ومثانة العلاقات الراقية بين عناصره. ويمثّل الوباء خطراً مالياً ويهدد تمويل الجيش بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة على ميزانية الدولة، وفي حال استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لإحياء الاقتصاد بعد احتواء الوباء، ستأثر ميزانيات الجيش وخطته طويلة المدى، خاصة خطة «القوّة الدفاعة» متعددة السنوات، لبناء الجيش، التي وضعها قائد قوآت الجيش في شباط الماضي، وهذا مع استمرار التحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، إذ لم يظهر أي أثر للوباء في تغيير نظرة المحيط المعادي لإسرائيل، فرغم النتائج الكارثية للوباء في إيران، إلا أنها تستمر في حملتها لطرء الولايات المتحدة من العراق، ومحاولة تامين طرق لوجستية لتوفير الدم للأسد وحزب الله، كما يستمر الأسد في الاستفادة من الدعم الاستراتيجي الروسي له، ومن جهة أخرى لم تتوقف حملة تركيا للسيطرة على ادلب السورية.

ولا يوجد مركز القدس للشؤون العامة بديلاً أمام إسرائيل إلا التركيز على الاستثمار العلمي في تطوير الاستجابات المتقدمة للفيروس، لتوكيد دورها كمركز للأبحاث العلمية يخدم أمن الولايات المتحدة والغرب، كطريق وحيد لضمان التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي بعد جلاء أزمة كورونا.

الموقع الرسمي للجيش الإسرائيلي

خصّمت واجهة الاستقبال الرئيسية على صفحة الجيش الإسرائيلي الرسمية il.idf، للإعلان عن دور الجيش في ظل حالة الطوارئ والتحوّلات في طريقة وهايكال عمله متمسّسة في مسار زمني، ففي التاسع والعشرين من آذار، يؤكّد الجيش دعمه للجهود القومية لمكافحة كورونا، ويطلق سلسلة من التدابير لتخفيض أثر الفيروس عليه وصيانة الاستعداد العملياتي له، وفي الثامن والعشرين، وضع ٢٩٦٧ جندياً في العزل، من الجنود ضخوا بالإصابة.

وتحت عنوان كيف يكافح الجيش انتشار كوفيد ١٩، يسرد الموقع مجموعة من السياسات التي يتبناها الجيش في ظل حالة الطوارئ، مثل منع جميع الجنود من السفر إلى الخارج لأغراض شخصية أو مهنية إلا لظروف استثنائية ومن خلال موافقة استثنائية، ووضع كل الجنود العائدين من الخارج في عزل لمدة ١٤ يوماً، وكل جندي يشنّبه بتقاربه مع أحد المصابين يدخل العزل، وتحديد السقف الأعلى لاجتماعات الجيش بعشرة أفراد، والتجمّع في أماكن مغلقة بثلاثين فرداً، والتّجمّع في الأماكن المفتوحة بمئة فرد، وطلب من الجنود الحفاظ على مسافة مترين من بعضهم كحد أدنى، ومنع المدنيين من دخول قواعد الجيش العسكرية، وكل الجنود الذين يخدمون في القواعد المغلقة أو وحدات القتال أو القواعد التدريبية يبقون في مواقعهم لمدة تمتد لشهر، أي جندي تقارب مع أحد المعزولين يمنع عليه دخول القواعد العسكرية الحساسة للأمن القومي، إلغاء كل فترات الاختبارات الأولية للجنود حتّى إشعار آخر. جميع الجنود يلتزمون بعدم استخدام المواصلات العامة، وسيقوم الجيش بتوفير وسائل مواصلات بديلة للعساكر، سيخدم الجنود في القواعد المفتوحة بحسب نظام المناوبة لتقليل فرص الاحتكاك، بعد نهاية يوم العمل يتم تعقيم كافة القواعد. إخلاء جميع المشتبه بمرضهم أو الذين يسجلون درجة حرارة ٣٧٫٥ أو أكثر، ينفذ الجيش دراسات تقديري وضع دورية، ويطرّز بروتوكولاته بالتنسيق مع وزارة الصحة وتوجيهاتها، ويقيد حركة الطاقم العسكري قدر الإمكان. يقدم الجيش الدعم والمساعدة لوزارة الصحة بنقل المعذات الطبية اللازمة، إذ تم تعيين مئات الجنود من الوحدة العسكرية لمساعدة المستشفيات لتقديم الدعم اللوجستي والمساعدة الإدارية في عشرة مستشفيات مدنية، وسيساعد الجنود الاحتياط في مهام مثل إخلاء عنابر المستشفيات، وتكييف عنابر للحاجات مختلفة، إنشاء عنابر جديدة، ونقل المععدات الطبية، بناء على طلب الشرطة، قدم الجيش مئات الجنود للمساعدة في فرض الإغلاق على المدنيين،

وهو في هذه المهمة يتبع لتوجيهات الحكومة ووزارة الصحة. في ٢٦ آذار شنّد الجيش وشغلّ نظام مواصلات بديلا خاصا للعساكر في تواز مع تعليمات وزارة الصحة بالتعطيل التدريجي لنظام المواصلات العامة، وضمنان الجاهزية العملياتية، تم تشغيل ٢٦٠ حافلة تتحرّك بين القواعد على طول البلاد، من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع. قبل ذلك بيومين كان الجيش قد افتتح مختبراً لفحص العساكر، قادراً على تنفيذ مئات الفحوص كل يوم تحت إدارة الوحدة الطبية في الجيش، وقام الجيش بعد تشخيص إصابة أحد العاملين هناك، وقامت الوحدات الطبية وتأهيل لاستيعاب ٢٦٠ مدنيا مؤذرا مؤذرا من إيطاليا، وقبلها بيومين ارسلت القوّات الجوية وفداً من ١٦ عضواً لألمانيا لإعادة جنود كئاب بحرية مقاتلة إلى إسرائيل وجميعهم دخلوا العزل، وقبلها بيومين قامت كتاب مقاتلة من سرية البحث والإنقاذ بمساندة السلطات المحلية في إخلاء وتعقيم نزل في بلدة غديرا وظفت الوحدة ٨١ التابعة لإدارة الاستخبارات العسكرية، خبراتها العسكرية بتحويل منتج ترفيهي في أشكلون إلى منشأة طبية لمعالجة الجنود أصحاب الإصابات المعتدلة بكوفيد ١٩، ويتواصل المصابون مع الأطباء والمرضى من خلال تطبيق خاص، ويتأرجح ١٩ آذار، بالتنسيق مع وزارة الصحة والمستشفيات، وظفت الوحدة ٨١ التابعة لإدارة الاستخبارات العسكرية، خبراتها التكنولوجية للمساعدة في إيجاد حلول لبعض أكبر التحديات الطبية التي يفرضاها كوفيد ١٩.

نزح الغطاء عن الوحدة (٨١)

يسلط زاك دوفمان الضوء على التحولات الهيكلية والعقائدية في الوحدة ٨١ الأكثر السرية في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والمسؤولة عن تطوير تكنولوجيا المساندة لعمليات القتال، وتحت ضغط تفشّي الوباء، تم رفع غطاء السرية عن هذه الوحدة، في تحوّل كامل لهدف الوحدة من دعم العمليات العسكرية والحروب نوحذ بل كل ما يلزم لمواجهة وباء كورونا كأكبر مشكلة تهدد العالم الآن، بحسب أحد كبار المسؤولين في الوحدة. فبعد أن أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حالة الطوارئ لمواجهة العدو الخفي، تم توظيف الأدوات الرقمية المعقدة لتتبع مسارات المصابين المحتملين، وهذه أول مرة تستخدم فيها هذه الأنظمة على المدنيين، ويرى نتنياهو أنّ هذا القرار يختلف عن كل القرارات الاستراتيجية منذ قيام الدولة، ستتاح الحلول التي سيطرها خبراء التكنولوجيا الفائقة في الوحدة على الشبكة العنكبوتية، كما ستساعد هذه الوحدة في تقديم حلول لبعض التحديات الطبية في ظل الأزمة بالاستناد على خبرات عسكرية سابقة، فقد أوكل إليها مهام تحويل أجهزة التنفس الصناعي المنزلي إلى أجهزة بكفاءة كاملة للاستخدام في المستشفيات، وتحديد وحدات التهوية المتعطلة في المستشفيات القابلة للإصلاح، وتقديم حلول لاحتواء تدفق الهواء في غرف المستشفيات لاحتواء انتشار الفيروس، وبالإستفادة من تكنولوجيا عزل حجرة السائق عن الهواء والبيئة في المركبات العسكرية المخصّمة لنقل مصابي الحرب، سيتم تجهيز ١٥٠ سيارة إسعاف بهذه التقنية، كما ترنو الوحدة إلى صناعة ١٠٠٠ كامئة طبية يومياً وتطوير برامج محوسبة للمستشفيات قادرة على تخزين وتحليل بيانات المرضى ونتائج الفحوصات.

السلطة الفلسطينية وعزّة

يتفق معهد دراسات الأمن القومي مع مركز القدس للشؤون العامة على أنّ الجائحة عززت التعاون والتنسيق الفلسطيني-الإسرائيلي، وأكدت ضرورة وجود سلطة فلسطينية قوية وفعّالة، لأن غيابها سيؤدي إلى انتشار المرض في إسرائيل، ومن جهة ثانية منع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل يحدّر بانهايار اقتصادي فلسطيني في الضفّة كمقدمة لحالة فوضى، ما يحثّ إسرائيل على مزيد من التعاون مع السلطة الفلسطينية لمنع الانهيار والفوضى.

يرى «مركز القدس» أنّ القضية الفلسطينية وضعت جانباً وتعطل تطبيق خطة ترامب للسلام.

ورغم تصاعد التنسيق مع الفلسطينيين، من غير المرجح أن يثمر ذلك عن تغييرات جذرية في السياسة الفلسطينية والموقف من الصراع، وبالنسبة لغزة، من المرجح في حال تفشّي الوباء أن تذهب «حماس» إلى توجيه الضغط الشعبي في غزّة ضد إسرائيل.

الوضع الإقليمي

يعتقد بعض الخبراء أنّ التركيز على كورونا قد حدّ من تصاعد الأخطار الإقليمية، فرغم الأعداد المنخفضة نسبياً للإصابات في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إيران، إلا أنّ الأعداد مرجحة للتصاعد بسبب اكتظاظ المدن، ووجود ملايين اللاجئين والنازحين، ويختلف معهد دراسات الأمن القومي ومركز القدس للشؤون العامة مع هذا الطرح المتفائل، فعلى الرغم من التغيرات المحتملة الناجمة عن تفشّي الوباء، إلا أنّ معظم لاعبي الشرق الأوسط يتعاملون معه على أنه حالة مؤقتة فقط، بمجرد انتهائها سيبستانفون السعي خلف مصالحهم، ومن المستبعد أن تتغير توجهات السياسة المعادية لإسرائيل في البيئة الاستراتيجية المحيطة، فإيران الأكثر تضرراً من الوباء الذي ضربها وهي في أسوأ حالاتها- ظروف اقتصادية سلبية مترافقة مع نمو أزمة النفط وثقة منخفضة بالنظام والتعاطي غير الفغال مع الوباء الذي عمق أزمة الثقة بين الشعب والنظام، وهذه التعقيدات تأتي على أرضية أزمة نطف متصاعدة وفيضانات طبيعية تتجتاح الدولة وأزمة الطائرة الأوكرانية، ومن جهة ثانية تساهم طبيعة تفشّي الوباء في حماية النظام الإيراني من الاحتجاجات الواسعة، هناك احتمال ولكن بسيط بأن تسرع إيران مشروعاتها النووي

تحت غطاء الانشغال العالمي بكورونا، وعلى المدى البعيد، ربما تهيّض إيران للنهاب إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة من موقف أضعف وتحت سقّف أقل، وذلك في ظل تعاطف الفشل المؤسساتي والنظامي والهيكلي الإيراني في إدارة أزمة الوباء وتبعاتها.

من جهة ثانية، أبرزت أزمة كورونا ضرورة تنسيق الجهود مع الدول التي أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل مثل الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، كما تمهد هذه الجائحة لمزيد من التطبيع مع الدول السنية.

الصعيد العالمي

يشكّل الوباء تهديداً لمبدأ العولمة، ما يعقّق المسؤولية الفردية لكل دولة على حدة في التعامل مع الوباء وإعاش الاقتصاد، ما يحدّر بتحوّلات هيكلية في طبيعة النظام العالمي، تنامي الصراع الصيني الأميركي، والركود الاقتصادي المتوقع في أميركا وأثر كل ذلك على الانتخابات الأميركية في تعهد فرص ترامب، والخطط الأميركية الجديدة لتخفيض التواجد العسكري الأميركي في الخارج وخاصة العراق، يفتح الطريق أمام إيران للوصول أكثر إلى حزب الله وسورية، وهذه التغيرات في وضع الولايات المتحدة كقوة عالمية واحتمال فشل ترامب في الانتخابات الرئاسية، تمثّل التهديدات الأخر على الأمن القومي الإسرائيلي.

تعليق

يجتاح الوباء إسرائيل في ظل تزكية معقدة وغير مسبوقة من الأزمات السياسية الممتدة بعد انتخابات كنيست ثالثة بدون نتائج حاسمة، ونصف الناخبين يعادون نتنياهو ولا يقفون بنواياه، ناهيك عن العجز في الميزانية والتحديات الأمنية المعقدة، وساهمت الأزمة في مزيد من تعرية طبيعة الدولة، فمن جهة كشفت عن طبيعتها في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، حيث ورغم تقاسم الأزمة التي تعدد صحة وسلامة وحياة الأفراد يحدد النقاش حول الأمن القومي الاستراتيجي وصيانته، كما يحاول الجيش الحفاظ على جاهزيته الحربية ترقباً لأيّة أخطار خارجية، وبالتالي لم يخرط بشكل أوسع في مهام مكافحة كورونا على الجبهة الداخلية، واقترعت تدخلاته على النشاطات المذكورة



(الغب)

اعلاه، ومن جهة أخرى كشفت أزمة كورونا عن الطبيعة العنصرية التوسعية، من حيث التمييز بين فلسطيني الداخل واليهود فيما يتعلق بالتجهيزات والخدمات الصحية وتوزيع مراكز الفرز والفحص، والتمييز ضد العمال الفلسطينيين من الضفّة العاملين في الداخل من حيث الحقوق الاقتصادية والتعاطي معهم في ظل الوباء، والتمييز المشين ضد الأسرى الفلسطينيين مع وصول الوباء للسجون، ناهيك عن استمرار الاحتلال في التوسع الاستيطاني والاحتقاعات وهدم المنازل والاعتقالات رغم تعاطف تفسّي الجائحة.

على صعيد شان، صنّف الموقع الرسمي لائتلاف Deep Knowledge Group (مجموعة المعرفة العميقة- ائتلاف لمجموعة من المنظمات التجارية غير الربحية، تنشط في مجال البحوث العلمية والاستثمار والتحليلات والإعلام والعمل الخيري) إسرائيل على أنّها «الدولة الأكثر أماناً في العالم». في حال افتراض موضوعيّة هذا الموقع في التصنيف، فإنه يقدم دليلاً على نجاح إسرائيل في إحراز أعلى تصنيف في العالم برغم كل التعقيدات الوجودية والهيكلية التي تمز بها ونجح النظام الإسرائيلي في تحويل الدولة إلى مختبر حي لمعالجة كورونا، عبر توظيف أحدث التقنيات والتكنولوجيا الفائقة، وبإظهار مرونة هيكلية ومؤسساتية عالية في التكيف مع الوباء في فترة قصيرة، وهذا بزز مثلاً في التحوّل الجذري لوظيفة الوحدة ٨١، ومرونة الجيش في تغيير مرجعية بعض الوحدات التي عينت لمساندة الصحة أو الشرطة. كما وّجه مركز هاييم شيبيا للابتكار نداءً إلى كل المبتكرين حول العالم يدعوهم لتقديم مقترحات مشاريع تتعلق بتطوير تقنيات لمعالجة كورونا، فيما يبدو تنفيذاً لوصية مركز القدس للفائقة والأمن الرقمي والتقنيات المتقدمة مثل التكثيف للموارد المالية والبشرية والتوظيف الأعلى للتكنولوجيا الفائقة والتقنيات المتقدمة لتطوير ابتكارات وتقنيات تساعد في علاج الوباء أو احتوائه، ولا بد من القول إن تطوير قطاع التكنولوجيا الفائقة والامن الرقمي والتقنيات المتقدمة مثل مسارا أساسياً أحرزت فيه إسرائيل إنجازات متقدمة وما تزال، وهو مسار اقتصادي أساس لدولة ذات عدد سكان صغير نسبياً تقع في بيئة استراتيجية واسعة تعتبرها معادية، وهو المسار الذي جعلها الدولة الوحيدة في الإقليم الفاعلة عالمياً في جهود التكنولوجيا الفائقة والوحيدة التي تشارك في التنافس العالمي المحموم لسبق في تطوير اللقاح.

(* باحث من نابلس، خاص بـ«المشهد الإسرائيلي»

قائمة مراجع

Harel, Amos. 15 March, 2020. Coronavirus Presents Israel with Novel Threat to National Security. Haaretz. Inbar, Efraim. 25 March, 2020. Corona Impact on Israeli National Security. Jerusalem Institute for Strategy and Security.

Zak, Doffmen. 20 March, 2020. Coronavirus Fightback: Even Israeli’s Top Secret Unit 81 Has Just Broken Cover for COVID-19. Forbes.com. Brun, Itai & Gat, Yael. 17 March, 2020. The Corona Crisis and Israel National Security. INSS Insight No. 1274.

Brig.-Gen. (res.) Yossi Kuperwasser. 23 March, 2020. The Significance of the Corona Epidemic for Israel’s National Security. Jerusalem Center for Public Affairs. Yossi Kuperwasser is Director of the Project on Regional Middle East Developments at the Jerusalem Center. He was formerly Director General of the Israel Ministry of Strategic Affairs and head of the Research Division of IDF Military Intelligence.



(أرشيفية)

.. من تظاهرة داعية لمحاربة الجريمة في مجد الكروم.

تقرير جديد لمعهد أبحاث الكنيست:

ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل العرب مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود!

الدورية تتجاهل المجتمع العربي كلياً. بعد صياغته بشكل ايجابي يكون عنوان هذه الحملات عادة إعادة المعدات، وليس إعادة السلاح. يساهم ربط هذه الحملات بالنشاط المجتمعي الإيجابي، في تقليص الأفكار النمطية كما يشجع على التعاون. تستمر هذه الحملات ما يقارب الشهر، في حين أن الحملة المخضمة للجمهور العربي استغرقت أسبوعاً واحداً فحسب.

وتضيف أنه يجب أخذ العامل الزمني بالحسبان لأنه مصيري جداً لعمالكي السلاح، متخذني القرارات وللجهات المجتمعية لخلق تأثير وضغط جماهيري. تستمر حملات إعادة السلاح في أستراليا والبرازيل شهراً كاملاً. وعليه فإن حملات إعادة السلاح التي تستغرق أسبوعاً واحداً فقط في إسرائيل، مصيرها الفشل. ولكن على ما يبدو فإن وزير الأمن الداخلي لجلعاد إردان، ليس معنياً إطلاقاً بإنجاح حملة جمع وإعادة السلاح. حيث قام بنشر فيلم قصير وجّه من خلاله تحدياً للجمهور العربي قائلاً: «فلنر الآن إن كنتم معنيين حقاً بإعادة السلاح؟». يبدو أن هدف هذه الحملة ليس جمع السلاح، وإنما إثبات صحة ما قاله الوزير إردان، أن المجتمع العربي نيف بطبعه. هو أفتراضنا أن هذه المقولة صحيحة، فكيف يفسر إردان وأتباعه خروج آلاف المتظاهرين العرب للشارع للتنديد بالعنف المتفشي؟ أقول لوزير الأمن الداخلي ولصناع القرار، يتألف المجتمع العربي ككل مجتمع آخر من قوى متباينة ومتعارفة، لذا فمن الأجدر تعزيز القوى الإيجابية.

بحسب معطيات سابقة وردت في تقرير (سابق) لمراقب الدولة، فقد تطور العنف الحالي وانتشرت الأسلحة غير المرخصة تحديداً، خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. «كما أظهرت الأبحاث أن النساء العربيات بالذات شكّن غالبية ضحايا استعمال الأسلحة النارية، بالذات بعد عام ٢٠٠٧. وأذكر أن العنف المسلح ليس ثقافة دائمة، إنها عملية اجتماعية دينامية يستطيع المجتمع التراجع عنها بل ومكافحتها أيضاً. لجأت الحكومة والوزير إردان في السنة الأخيرة بالذات إلى تسهيل شروط الحصول على تراخيص لحيازة السلاح، مما أدى إلى زيادة نسبة حاملي السلاح المرخص. هذا أيضاً وضع يمكن التراجع عنه. لا يمكن أن تكون الرسالة متناقضة إلى هذا الحد، من جهة سياسات تجير اقتناء السلاح بسهولة وأخرى تحاول أن تدعي جمعه يجب تغيير المنظور كله، لا الإبقاء عليه وتنفيذ خطوات عينية عشوائية تعزز استمراره.

كالتالي، هل سيتم طرح حلول تجيب عن حاجات الجمهور الفلسطيني خصوصيته؟»

تتوقف الكتابة عند دراسة أجرتها بالاشتراك مع ريبلا مزالي وميساء إرشيد في شهر كانون الثاني ٢٠١٩ (كنا) استعرضنا تفاصيلها باستفاضة هنا) تناولت أساليب علاج قضية السلاح غير المرخص. أبرز الاستنتاجات كانت أن الحد من كميات السلاح غير المرخص المنتشرة بموجب تبني توجهات واستراتيجيات وقائية وليس عقابية من قبل الدولة. لأن العقوبة تعالج المرحلة المرضية، أي مرحلة ما بعد ارتكاب مخالفة ما واستعمال السلاح غير المرخص. يستدل من الدراسات التجريبية أن للعقوبة تأثيراً هامشياً فقط فيما يتعلق بالردع والوقاية. وفقاً لتقرير مراقب الدولة بشأن هذا الموضوع، فإن تطبيق القانون من قبل الشرطة في هذا المجال غير فعال بتاتا. يتعين على الدولة بلورة سياسة شاملة للحد من ترخيص حيازة السلاح. كما عليها بالتعاون مع الجهات المجتمعية اتخاذ التدابير لجمع السلاح بالتزامن مع ضمان الحصانة من العقوبة الجنائية. تشير تجارب جمع السلاح في كل من أستراليا، البرازيل، جنوب أفريقيا، بريطانيا والأرجنتين، إلى أن حملات جمع السلاح كانت أداة رئيسية لتقليص انتشار السلاح غير المرخص.

مصدر السلاح غير المرخص الرئيسي في المجتمع العربي - سرقة وبيع الأسلحة التابعة للجيش

لكن تشير بن ننان إلى أنه كي تكون هذه الأداة ناجعة يجب أن تتوفر عدة شروط أساسية لضمان نجاحها: التوقيت، حيث يجب المبادرة لهذه الحملات خلال فترة جهوية الوعي العام لها، أن تجري في إطار تشريع أو تغيير سياسات شامل، كما عليها أن تستمر فترة لا تقل عن ستة أشهر. ويجب أيضاً توفير شروط الحصانة من العقاب وتوفير محفزات مناسبة لتسليم السلاح. الأهم من كل ما ذكر أعلاه، يجب أن تتم هذه العملية بالتعاون والتواصل المكثف مع المجتمع المدني، مسؤوليه وقادته. وأتوه هنا أن جزءاً لا بأس به من هذه الشروط متوفر بإسرائيل بالوقت الراهن.

إن حملات إعادة السلاح شائعة جداً في إسرائيل، تقول الكتابة، والتي تسترجع الدولة من خلالها معدات عسكرية مثل: القنابل اليدوية، البنادق والذخيرة النارية. لكن ورغم أن «مصدر السلاح غير المرخص الرئيسي بالمجتمع العربي هو سرقة وبيع الأسلحة التابعة للجيش، فإن هذه الحملات

في حين ارتفع عدد الحالات التي كان فيها المشتبه فيه يهودياً بنسبة ٢٦٪.

ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية يؤدي لزيادة آثار العنف والجريمة

كان لافتاً ما كتبه قبل أيام «معهد دراسات الامن القومي» الإسرائيلي في وثيقة جديدة له تناولت وضع البلدات العربية في ظل انتشار وباء الكورونا، حين ربط بين الجريمة وبين سياسة الحكومة، ومما جاء في الوثيقة:

«من الضروري إقرار موارد اقتصادية مخصصة للمجتمع العربي، بما في ذلك السكان البدو في الجنوب، الذين يعتمدون على السياحة. حوالي ٦٠٪ من العمال العرب هم موظفون يعملون خارج مجتمعاتهم، وجزء كبير منهم عاطل عن العمل بالفعل. من المرجح أن تعاني الشركات الصغيرة في المجتمعات العربية من انهيار ويجب ضمان الدعم المالي لها؛ من الضروري إنشاء آلية سريعة لإتمام الإجراءات والمعاملات مع مؤسسة التأمين الوطني للعمال الذين تم إرسالهم إلى البيت، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية إلى تعميق الفقر وزيادة آثار العنف والجريمة.»

من المهم عدم ترك مسألة انتشار السلاح عاقلة في العموميات، لا من حيث توثيقها في الأبحاث ولا من حيث تغطيتها الصحافية. ففي مؤسسة تعرف كيف تراقب أية قطعة سلاح وأية حبة ذخيرة حين تضعها ضمن التعريفات الأمنية، يجب وضع علامة سؤال مشددة على تفشي السلاح كما يتفشى الوباء، وقد أصابت المحامية سمدار بن نتان، وهي مؤسسة - شريكة لأنتلاف «المسدس على طاولة المطبخ» الذي أقيم لمواجهة جرائم القتل ومحاولات القتل لنساء بأسلحة رسمية لعناصر أمن وحراسة، إذ كتبت في مقال مؤخرًا (هارتس) أن انفجار مشكلة السلاح غير المرخص في المجتمع العربي- الفلسطيني، «كانت مسألة وقت لا أكثر، لكننا أدركنا في أنتلاف مشروع «المسدس على طاولة المطبخ، وعبر التعاون المتواصل بين المنظمات النسوية الفلسطينية واليهودية، خطورة المسألة منذ عدة سنوات. فالمظاهرات الجماهيرية الحاشدة تدل على مدى صعوبة وتعميق المشكلة المذكورة، لكنها تهرن أيضاً على استعداد المجتمع الفلسطيني ورغبته بالسعي لبذل كل جهد في سبيل حلها. لذا فالسؤال المطروح الآن على طاولة البحث

الضحايا (٤٤٪) بين العرب، في تيمة هذا الفصل من التقرير تم تقديم بيانات حول الجرائم الجسدية التي تضمنت القاء زجاجات مولوتوف والتسبب بإصابة جسدية خطيرة واقتراف أعمال خطف وإكراه وسجن وهمي.

٨٠٠٪ من المتهمين بجرائم السلاح - وهذا أخطر المعطيات - هم من المجتمع العربي (٩٦٩ ملفاً بين ٢٠١٩-٢٠١٩)، حيث تم تسجيل ارتفاع دائم في عدد الملفات في المجتمع العربي طوال هذه الفترة، وقررت الأرقام الدومية من ١٦٤٥ ملفاً العام ٢٠١٥ إلى ٢٢٠٥ ملفات العام ٢٠١٩، ولكن مقابل ذلك لم يسجل ارتفاع ملحوظ في نسبة جرائم السلاح في المجتمع اليهودي خلال هذه الفترة التي يتناولها التقرير.

• بلغت نسبة المتهمين بالاتجار بالمخدرات بين العرب ٢٨٪ وذلك من بين ٥٢٠٠٠ ملف فتحتها الشرطة بين الأعوام ٢٠١٩-٢٠١٥، ويؤوه التقرير أنه قد طرأ عموماً ارتفاع في عدد الملفات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات سواء أكان ذلك في المجتمع العربي أم في المجتمع اليهودي، وذلك بنسبة إجمالية بلغت ٣٣٪/٢٤٪.

• أما فيما يتعلق بالاعتداءات على الأملاك - وهي جرائم معظمها يقع كجزء من ممارسات الإجماع المنظم للإبتراز أو التهديد أو الانتقام من دائنتين عاجزتين عن إرجاع ديون ورافضي دفع «خاوة» وما شابه - فقد تبين من التقرير أنه في الوقت الذي سجل فيه انخفاض لدى المجتمع اليهودي من حيث عدد ضحايا تلك الجرائم بين ٢٠١٥-٢٠١٩، فقد تم تسجيل ارتفاع جذي بنسبة ١٠٪ في المجتمع العربي. وهنا بلغ عدد ضحايا الاعتداءات على الأملاك في هذه الفترة ٩٤٠٠ ضحية عربية - ١٦٪ من مجمل عدد الضحايا؛ بينما بلغ عدد المتهمين العرب بالقيام بجرائم تتعلق بالأملاك ٧١٠٠ متهم - ٣٧٪ من مجمل عدد المتهمين.

• يشير التقرير خصوصاً إلى الارتفاع في عدد ضحايا جرائم إحراق الممتلكات في المجتمع العربي والذي بلغ حداً بعيداً بنسبة ٥٧٪، وبالأرقام، فقد ارتفع عدد ضحايا هذه الجرائم التي تعترف ضمن الممارسات المشار إليها أعلاه من ١٠٠٢ ضحية العام ٢٠١٥ إلى ١٥٦٨ ضحية العام ٢٠١٩. وبالأرقام الإجمالية بلغ عدد ضحايا جرائم إحراق الممتلكات - بيوت ومصالح ومعدات عمل ومرزوعات - بين ٢٠١٥-٢٠١٩ في الدولة ١٠٠٠ ضحية، وعدد المتهمين ٤٢٠٠ متهم. • وفقاً لتقرير معهد الكنيست ارتفع عدد حالات العنف المنزلي لدى العرب خلال الفترة التي يتناولها بنسبة ٢٦٪.

لم يحمل التقرير الأخير الصادر عن معهد الكنيست للأبحاث والمعلومات أي بشري جديدة للمواطنين العرب، حين وجد متلاً وجود ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ هم من المجتمع العربي، بواقع ١١٩٨ ضحية، مقابل ٥٦٪ من المجتمع اليهودي (١٤٩٩ ضحية). وذلك بناء على الملفات الرسمية للشرطة.

هذا التقرير كما يقول معذوه ينشر لأول مرة بيانات المعلومات التي تضعها الشرطة الإسرائيلية وتتضمن معلومات عن المشتبه فيهم وعن الضحايا فيما يتعلق بالملفات التي فتحتها الشرطة بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩. ويجدر التنويه أنه استمرراً وغوفاً أكثر في سياسة «غسيل الكلام» وعدم الإشارة للعرب باسمهم وتعريضهم وانتماهم، لا تشير مصادر البيانات الواردة في التقرير إلى المواطنين العرب، بل إلى من تسميهم «السكان غير اليهود»، والمفارقة أن من سارع للانتباه والتنبيه إلى هذا هي مواقع محسوبة على الجيمين الإسرائيلي، ووجد أحدها من الضروري التشديد على أنه بالرغم من ذكر العرب صراحة فـ «بحسب المكتب المركزي للإحصاء، الغالبية العظمى من غير اليهود الذين يعيشون في إسرائيل هم من العرب» (القناة السابعة).

ويوم الأربعاء الفائت، الفاتح من نيسان، انعقد الاجتماع الأول للجنة البرلمانية الخاصة لمكافحة العنف والجريمة، البحث مظاهر العنف والجريمة في المجتمع العربي خاصة في ظل تفشي وباء كورونا، كما جاء في بيان اللجنة، التي قاد اجتماعها رئيسها النائب عن القائمة المشتركة، د. منصور عباس. للجنة ركزت على جزء واسع من المعطيات التي حملها التقرير، مشيرة إلى «وجود ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي في هذه الفترة، مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود» وتناولت كذلك الاعتداءات الجسدية وتلك المرتكبة ضد ممتلكات، على النحو التالي: • لم تكن هناك فروق بين نسبة المواطنين العرب واليهود فيما يتعلق بجرائم الاعتداء الجسدي إذ أظهر التقرير ذلك فيما يتعلق بإنباء ١٥ عاماً فما فوق، بلغ عدد جرائم العنف في المجتمع العربي ١١٠٠-١٢٠٠ جريمة بين ٢٠١٥-٢٠١٩، مقابل ٣٠٠٠-٣٠٠٠ جريمة في المجتمع اليهودي. التقرير يفصل أساليب وأشكال الجرائم ضد الأشخاص، وتشمل التهديد والقتل والقتل الخطأ ومحاولة القتل والقتل. في ٢٠١٥-٢٠١٩، كان ١٤٩٩ (٥٦٪) من ضحايا هذا الجرائم بين اليهود و١١٩٨

الوزير إردان اقتطع ٤٣٤ مليون شيكل من خطة لتوفير الأمن الشخصي للمواطنين العرب ولاحقاً راح ينسب الجريمة «إلى ثقافتهم»!

ليس فقط لإحباط سرقة الجيش الإسرائيلي ولكن أيضاً لمنع تهريب الأسلحة من الضفة الغربية وغزة والأردن. سبب آخر هو العصد الضئيل من لوائح الاتهام لمخالفات إطلاق النار، وهذا معناه الغياب التام للردع». وهي تذكر بوجود التوجه إلى خطوات غير أمنية فقط في سياسة مواجهة الجريمة، وتورد أقوال مراقب الدولة شابييرا عن أن الانحراف للجريمة وفي هذا يساهم بلا شك حقيقة أن الميزانية الممنوحة لطالب عربي ثانوي ديني أعلى بنسبة ٦٤٪ من تلك التي تعطى لطالب عربي ثانوي. لقد أعلن وزير التعليم رافي بيرتس عن وضع خطة طارئة لمكافحة العنف في التعليم العربي، ولكن لم تخصص للبرنامج سوى ٥ ملايين شيكل. المشكلة تتفاقم بعد المدرسة الثانوية مع نسبة عالية من الشباب العرب غير العاملين وهو ما يشكل مرتعاً للجرائم. وهناك ظاهرة أخرى تتفاقم الجريمة وهي صعوبة الحصول على ائتمان وقروض من البنوك التي تجبر أصحاب الأعمال العرب على اللجوء إلى «السوق الرمادية» والحصول على قروض عالية الفائدة من منظمات بعضها إجرامية.

جاد - يقول الكاتب. في السياق نفسه، فإن هذا الوزير، لجلعاد إردان، كان سارع لإجراء «مداولة طارئة مع اللجنة الوزارية لمحاربة العنف برئاسته وذلك من أجل وضع برنامج حكومي شامل لمحاربة الجريمة الزراعية»، كما أعلنت الوزارة على موقعها. ودعا إلى الاجتماع كلا من وزير العدل، وزير الزراعة، نائب وزير المالية وممثلين عن الشرطة، و«جهاز «الشبابك»، وعن المزارعين. دافعته القوى لذلك كان إمكانية استغلال هذه الجرائم تحديداً لأغراض دعائية قومية. فقد قال: «إن محاربة الجريمة الزراعية ترتفع درجة، فهذه حرب على الصهيونية وعلى البلاد ونحن سوف نستعمل أدوات جديدة قوية من أجل المحافظة على جمهور المزارعين». ووجه الوزير الشرطة و«حرس الحدود» لتخصيص قوات مهمة وموارد إضافية وإقامة هيئة تكنولوجية وتركيب كاميرات وبوابات في المجالس الإقليمية التي تساعد في معالجة الظاهرة «على ضوء الاعتراف أن جزءاً من عناصر الجريمة الزراعية يأتي من مناطق السلطة الفلسطينية»!

الحلول ليست أمنية فقط

إن أحد أسباب زيادة الأسلحة غير المرخصة في المجتمع العربي بحسب «كالكاليست»، هو ضعف التعاون بين الشرطة والجيش الإسرائيلي. وتقول «إن مثل هذا التعاون ضروري

يؤكد هذا التحقيق الصحافي أنه على الرغم من إضافات الميزانية ومراكز الشرطة والأجهزة، فإن أحد الأسباب التي تمنع تراجع الجريمة في المجتمع العربي لا يزال الشح الحاد في الموارد، والذي يتفاقم على امتداد سنوات عديدة من الإهمال. خلال فترة الحكومة الأخيرة، حتى لو تم اتخاذ قرارات بتخصيص موارد للمجتمع العربي مع التركيز على الأمن الشخصي، فقد حرص إردان نفسه على ألا يصل ثلث الاموال المخصصة لتعزيز الأمن في المجتمع العربي إلى وجهته. وقد كشف مراقب الدولة السابق يوسف شابييرا في تقريره عن نظام مشتريات الشرطة من آذار ٢٠١٨ أن إردان حوّل ٣٤؛ مليون شيكل من أهدافها الأصلية إلى أسباب أخرى. وتم اقتطاع معظم الأموال من خطة الأمن الشخصي المخصصة للمجتمع العربي. ولاقحت هذه الخطة نقداً في أوساط الشرطة نفسها، إذ قال مفتش الشرطة حينذاك روني الشيوخ خلال حديثه في الكنيست في تشرين الأول ٢٠١٨ عن الجريمة في المجتمع العربي: «أنا قلق بشأن المستقبل: لن نقتطع ٤٠٠ مليون فقط في ٢٠١٨، بل إن ٢٠١٩ لا يبدو جيداً، و ٢٠٢٠-٢٠٢١ يلفهما الغموض تماماً، وبالأرقام: كان ينبغي أن يخصص لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي ١٣ مليار شيكل خلال السنوات الأربع الأخيرة للحرب ضد الجريمة، لكنه في الواقع حصل على ٩٠٠ مليون شيكل فقط. هذا بالتأكيد لا يشير إلى نهج

المخطط لها. علاوة على ذلك، في العام ٢٠١٨، تم تخصيص مئات الملايين من الشواكل لخطة لزيادة الأمن الشخصي في هذا القطاع. وفقاً للعديد من الأبحاث فإن معدل ضحايا القتل في المجتمع العربي أعلى بخمس مرات من المجتمع اليهودي ٥٧٪ من المتهمين بالقتل كانوا «من غير اليهود». وهذا، يكتب إيلان، يؤدي إلى استنتاج لا مفر منه أن الاستئثار غير كاف، ولا يصل إلى الأمان اللازمة وقيل كل شيء - ليس كافياً إعطاء المال، بل تحتاج الحكومة والشرطة إلى صياغة سياسات وإبداع رغبة حقيقية في حل المشاكل في المجتمع العربي، وهي رغبة ستعكس في إجراءات مقترنة بتخصيص الموارد. ويشير الكاتب إلى أن موجة الاحتجاجات التي قام بها الجمهور العربي ضد العنف والجريمة داخله، كانت غير عادية في اختراق الأجندة العامة في إسرائيل. في المقابل، قال وزير الأمن الداخلي لجلعاد إردان إن أسباب العنف كانت «ثقافية»، الأمر الذي أثار الاحتجاجات أكثر. وهو يقول: ليست تصريحات إردان وحدها هي التي يمكن أن تضر بثقة الجمهور العربي بالشرطة. فقرار موطي كوهين القائم بأعمال المفتش العام للشرطة تشغييل ما يسمى «حرس الحدود»، في المجتمع العربي ضد الجريمة، «سيعزز بشكل أكبر صورة الشرطة كجسم يعمل لأهداف قومية»، على حد وصف الصحافي.

في استمرار لسياسة التنصل من المسؤولية، ومراكمه الذرائع، زعمت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية في ردها على تقرير معهد أبحاث الكنيست، أنه خلال سنوات تنفيذ الخطة رقم ١٤٠٢ للعام ٢٠١٦، تم تقليص ميزانية الشرطة الإسرائيلية بشكل كبير ولهذا السبب كانت هناك فجوات بين الخطة والتنفيذ، سواء في بناء مراكز الشرطة أو في الموارد البشرية؛ ولكن الصورة ليست بمثل هذه الضوئية التي تحاول الشرطة ووزارتها ووزيرها نسجها لنفسهم. كتب الصحافي شاحر إيلان في تحقيق نشرته الصحفية الاقتصادية «كالكاليست»، أواخر العام الماضي أن ثلث ميزانية مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، قد اُخفي. وهو يقول إن حالة الصورة ليست بمثل هذه الضوئية العربي لا تتحسس على الرغم من الجهود الخاصة التي تبذلها الحكومة لمعالجة هذه القضية. على سبيل المثال، في السنوات الأربع الماضية، أضافت وزارة الأمن الداخلي ٣٣٦ مليون شيكل جديد إلى قاعدة الميزانية للتعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، بالإضافة إلى أموال إضافية يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠ مليون شيكل للشرطة. ويصف كيف أنه بهذه الأموال والميزانيات الخاصة، تم إنشاء ٧ مراكز شرطة جديدة في بلدات عربية وإضافة ٢٠ عنصر شرطة عربي، ولكن مراكز الشرطة السبعة الجديدة التي تم إنشاؤها هي نحو نصف المراكز الخمسة عشر

مراقب الدولة في إسرائيل:

سلسلة من الإخفاقات في استعداد الجهاز الصحي للتعامل مع تفشي الأوبئة، بما يعرض حياة المواطنين للخطر!



قصور متاصل وراء التفشي الإسرائيلي في التعامل مع "كورونا".

يوأجها. لكي ثقة بأن تجنّدنا وتكاتفنا جميعا سيثمر ويمكن الدولة من مجابهة تحدي الكورونا.

للتذكير، فقد كانت ترددت أخبار عن أن جهاز المخابرات «الخارجية» الإسرائيلي «الموساد»، قام بعمليات سرية لجلب كميات كبيرة من المستلزمات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. وقالت وسائل الإعلام إن «الموساد» أحضر شحنة من المستلزمات الطبية من إحدى الدول الأجنبية، دون ذكر اسم الدولة. تلك الشحنة اشتملت على «٢٧ جهاز تنفس صناعي و١٠ ملايين كمامة طبية وعشرات آلاف الأطقم لفحص فيروس كورونا»، وقبل ذلك كان قد كشف عن قيام «الموساد» بشراء مستلزمات طبية من الخارج. والجدير بالذكر أن نتنيهاو كان قد كلف لجنة يترأسها رئيس «الموساد» يوسي كوهين بشراء المعدات من دول العالم.

النقص الشديد في ميزانية الصحة هو سبب عدم الاستعداد لمواجهة الوباء

تقرير مراقب الدولة يشير أخيراً إلى أن النقص الشديد في ميزانية الرعاية الصحية هو السبب في عدم الاستعداد لمواجهة الوباء. فوزارة الصحة والمالية لم تضعاً آلية متفصلاً عليها لتحديث ميزانية سلة الصحة العامة لوزارة الصحة، بما في ذلك الطب الوقائي، ويتابع: أمل أن يكون هذا الفصل من التقرير، الذي كما ذكر قد وضع قبل اندلاع انتشار الكورونا في إسرائيل، قد ساعد على اتخاذ أفضل القرارات وساهم في إعداد وزارة الصحة والحكومة الإسرائيلية لمنع انتشار الفيروس في إسرائيل، وأنه الآن، مع نفوره، سيؤدي الوعي العام بضرورة الامتثال للمبادئ التوجيهية المسموح لك بها، كتب مراقب الدولة.

وفي حين تتفاخر صناديق المرضى (العيادات الطبية) بالاستجابة عبر الإنترنت للتوجهات التي يقدمها المرضى الذين يرغبون في تجنب الحضور إلى العيادات، خوفاً من الإصابة بالكورونا أو لأنهم في عزلة، فإن تقرير مراقب الدولة يتناول هذه القضية ويذكر أن العيادات ليست جاهزة لتقديم رد رقمي بالقدر الذي قد يكون مطلوباً خلال تفشي وباء، والذي يقدر بـ ١٢٠٠٠ استفسار يومياً. في هذه المرحلة، يبدو أن الأموال المخصصة توفر استجابة رقمية جيدة للوباء، ولكن المزيد من الأعباء في المستقبل قد تشكل تحدياً قاسياً.

فيما يتعلق بالإفناق القومي المتدني على الصحة يبرز التقرير عدم كفاية أجهزة الاستنشاق التي تحتوي على الأدوية وعدم وجود سياسة راسخة للتطعيم، وأنه لم يكن لدى الدولة ما يكفي من الأدوية المضادة للفيروسات.

كتب هشام نفاع:

لم يتوقع رئيس الحكومة الإسرائيلية الانتقالية بنيامين نتنياهو الضربة التي حملها له تقرير مراقب الدولة، وهو تقريره الأول، والذي كان عينه وسط انتقادات وتخوفات من نوايا لتقليص وتسطيح مساءلة السياسيين في مسائل الفساد. هذا المراقب نشر الجزء الأول من التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ والذي يعرض نتائج الرقابة على الأجسام التي تُخضع للرقابة، في أسوأ توقيت بالنسبة للزعيم اليميني الإسرائيلي: انتشار وباء الكورونا، وذلك لأنه يتضمن فصلاً خاصاً عن القصور المتاصل لدى جهاز الحكم الإسرائيلي فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة أوبئة.

خلفية

في الصيف الماضي ثارت ضجة في الإعلام بعد تصريح المراقب نتنياهو أنغلما، أنه لن تكون هناك تحقيقات فساد تحت قيادته، مثل التحقيق الذي انتهى بإدانة زوجة رئيس الحكومة سارة نتنياهو في حزيران ٢٠١٩، بتهمته استغلال خاطئ على نحو غير نزيه للسلطة إذ اعترفت ضمن صفة ادعاء بأنها قامت بطلب خدمات طعام بشكل غير قانوني في مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة، خلافاً للأنظمة المتبعة. كان قد مضى حينذاك أشهر على تعيين المراقب، وسط تنبؤات ومعلومات متفرقة مفادها أنه يخطط لتقليص تحقيقات مكتبه بشؤون الفساد العام، والتركيز على دور المنصب التقليدي وغير الخلافي كمن يوجه فقط نقداً داخلياً مهذباً للجهاز البيروقراطي في الدولة، على حد وصف إحدى القنوات التلفزيونية. وجرى التركيز على أن أنغلما، وهو أول مراقب دولة منذ ثلاثة عقود لم يشغل منصب قاضٍ في السابِق، وجاء تعيينه بدعم من ائتلاف بنيامين نتنياهو اليميني، بعد مراقبين اثنين هما ميخائيل ليندنشتراوس ويوسف شابيلا، اللذين ركزا على مراقبة فساد شخصيات الحكم وسط دعم من جهات إعلامية ومنظمات غير حكومية مهتمة بالقانون وسلامة الحكم.

التقرير الرسمي الإسرائيلي الموقع من المراقب كشف عن سلسلة من حالات الإخفاق في استعداد وزارة الصحة للتصدي ومعالجة وتشغيل النظام الصحي في حال تفشي الأوبئة، وهي تعرض حياة المواطنين للخطر. أجرى التقرير في الفترة بين شباط وتشيرين الأول ٢٠١٩، قبل تفشي الفيروس، وتطرق إلى أمراض معدية خطيرة مثل الحصبة والإنفلونزا والإيبولا. خلاصة قول المراقب أثارت الغضب في مكتب رئيس الحكومة المؤقتة الذي أصدر بياناً حاداً قال فيه:

«التقرير لا يمت بصلة لتقصية فيروس كورونا فالعالم لم يشهد مثيلاً لهذا الحدث خلال المئة عام الأخيرة بل لا توجد ولو دولة واحدة حول العالم كان بمقدورها التنبؤ أو الاستعداد لتفشي هذا الوباء، فيما يتعلق بجهاز الصحة، فربّيس الحكومة نتنياهو قد ساهم في تحقيق فقرة نوعية في أداء جهاز الصحة الإسرائيلي ليرتفع ضمن قائمة أجهزة الصحة العشرة الأفضل عالمياً. وقد حسبت مضاعفة ميزانيات الصحة خلال السنوات العشر الماضية إلى حد كبير وضع جهاز الصحة الإسرائيلي». هذه المزايع لا تصمد كثيراً أمام ما ورد في التقرير من تفاصيل، تستعرض هنا.

خلال في استعداد وزارة الصحة وصناديق المرضى والمستشفيات لمواجهة الأمراض

مكتب مراقب الدولة أعلن على موقعه بيان نشر التقرير، وقال فيه إنه يولي «أهمية خاصة لتنفيذ الرقابة على مواضيع هيكلية (بنوية) ذات استحقاقات وتأثيرات قومية واسعة، هذا التقرير يورد بالتفصيل عدداً من الأنشطة الرقابية البنوية، ويتابع: في العام ٢٠١٩، بدأ مكتب مراقب الدولة في إجراء فحص شامل حول كفاية استعداد جهاز الرعاية الصحية للتعامل مع الأمراض التي قد تسبب قدراً كبيراً من انتشار المرض وتسبب الضرر الشديد للصحة العامة، بما في ذلك وباء الإنفلونزا والحصبة والإيبولا. في تشرين الثاني ٢٠١٩ تمت إحالة التقرير إلى الجهات الخاضعة للرقابة لتلقي ردها على ما ورد فيه وفي تاريخ ١٤،٢،٢٠ تم تقديمه إلى رئيس الحكومة. يوضح الوضع الذي ساد في الصين في كانون الأول ٢٠١٩، قبل موعد نهاية أعمال المراجعة، الخطر الكبير الذي ينطوي عليه انتشار وباء الكورونا، وحتى موعد تقديم التقرير إلى رئيس الحكومة، لم يتم اكتشاف الفيروس في البلاد بعد.

الإخفاق في علاج مرض الحصبة: ٤٠٠٠ مريض و ٣ قتلى واكتشاف متأخر للمرضى!

في الدماغ والجهاز العصبي المركزي، مما يؤدي إلى الإعاقة التراكمية والوفاة في نهاية المطاف. يبدأ التدهور بعد سنوات من شفاء الطفل من المرض.

وفقاً للمراقب، فإنه على الرغم من زيادة الإصابة بالمرض، فإن الطريقة التي يعالج بها المرضى لم تتطور - على سبيل المثال، لم يتم تحديد ظروف المستشفى والعزلة بشكل منظم، ولم يتم اتخاذ أي خطوات ضد جيوب عدم التطعيم. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد العوامل المسؤولة عن الاستجابة لتفشي الحصبة وواجهاتها. ولم يتم تحديد طريقة الإبلاغ عن تفشي المرض، ولم تتم كتابة أية إرشادات عامة لمنع انتشار المرض عند الضرورة، والنتائج واضحة في الميدان، على سبيل المثال، لم يتم إجراء تحقيقات وبائية بشكل صحيح بسبب عيب العمل أثناء تفشي المرض. لم تتم زيادة القوى العاملة في منطقة القدس حيث تفشى المرض، ولم يكن هناك معيار لعدد المعرضين الوبائيين في المنطقة. في المنطقة، على سبيل المثال، هناك نقص في ممرضات رعاية الأم والطفل مقارنة بالمعدل العام في ١٣ من أصل ١٥ منطقة وضاحية. وتقول جمعية أطباء الصحة العامة إن «التوظيف الفعلي لمعايير التمريض في مراكز رعاية الأم والطفل هو ٧٧٪، وفي بعض المناطق، مثل منطقة القدس، انخفض إلى نسبة ٤٤٪! أما خدمات صحة الطلاب، التي تمت خصصتها وخفضها، فهي أسوأ من ذلك بكثير».

سن الخامسة والبالغين فوق ٢٠ عاماً. أكثر عدد من الإصابات سجل في أوكرانيا، إذ بلغ ٥٣ ألف إصابة، و ٢٠٠٠ بصرية، و٢٩١٩ بإسرائيل، ٢٩١٣ بفرنسا، ٢٢٥٦ بروسيا، ٢٥١٧ بإيطاليا، ٢٢٠٣ بجمهورية، و٢١٩٣ باليونان. وعلى الرغم من الارتفاع غير المسبوق في عدد التطعيمات ضد الحصبة خلال العام الماضي، لكن الأمر ليس كافياً، كما تقول مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية سوزانا ياكاب، وتضيف بالقول: «يجب أن نبذل المزيد من الجهود لحماية كل فرد في المجتمع من هذه الأمراض التي يمكن تجنبها بسهولة».

أشار تقرير مراقب الدولة بشكل إيجابي إلى معدلات التطعيم ضد الحصبة في إسرائيل، ولكنه يشير أيضاً إلى «جيوب غير مظلمة» يمكن أن تسبب الوباء، كان حوالي نصف مرضى الحصبة معارضين لتلقي لقاحات لهم ولأطفالهم، أي أن حوالي نصف المرضى لم يكونوا معارضين لتلقي اللقاحات، ولكن تم تطعيمهم بأنظمة المناعة الضعيفة. بين السكان الذين لم يتم تطعيمهم بالحصبة، سيصيب الشخص المريض في المتوسط ١٨ شخصاً آخر. فعالية اللقاح هي ٩٣٪ بعد جرعة لقاح واحدة و ٩٧٪ بعد جرعتين. حتى لو لم يمنع اللقاح المرض، فإن شدته أقل. لا يوجد علاج حالياً للحصبة، و ٣٠٪ من المصابين بالمرض ستكون لديهم مضاعفات، عادةً عند الأطفال الصغار. يعاني طفل واحد من بين ٢٠٠ طفل، وطفل واحد من بين ١٤٠٠ من الأطفال الأكبر سناً، من انهيار

العالم من حيث نصيب الفرد من الحصبة. وكان ورد في بيان رسمي للمنظمة في نيسان ٢٠١٩ أنه «على مدار الأشهر الأخيرة حدثت أيضاً ارتفاعات مفاجئة في أعداد الحالات في البلدان التي ترتفع بها معدلات التغطية بالتطعيم بوجه عام، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية علاوة على إسرائيل وتايوان وتونس، حيث انتشر المرض بسرعة في صفوف مجموعات المواطنين غير الحاصلين على تطعيم». وارتباطاً بتقرير المراقب الإسرائيلي يجدر التنويه إلى ما جاء في البيان المذكور إذ «توصي المنظمة باتباع نهج مصممة خصيصاً تضمن أن تلبى خدمات التطعيم احتياجات الجميع - مع التأكد من إتاحة الوصول للعيادات في جميع المناطق، وفي الأوقات المناسبة، ولكل فئات السكان، ولا سيما من يواجهون تمييزاً وحرماناً منهجيين».

للمقارنة مع مواقع أخرى ولمفهم الصورة الراهنة للمرض وجهود الدول للوقاية منه، فوفق منظمة الصحة العالمية في تقرير لها عام ٢٠١٨ ارتفع عدد المصابين بالحصبة في «منطقة أوروبا» المكونة من ٥٣ دولة بينها إسرائيل وروسيا وتركيا أيضاً، خلال العقد المنصرم. وبحسب أرقام المنظمة تضاعف عدد الإصابات إلى ثلاثة أضعاف خلال عام واحد، ومقارنة بعام ٢٠١٦، الذي سجل أقل حالات إصابة، يرتفع العدد إلى ١٥ ضعفاً. هناك أكثر من ١٠٠ ألف شخص يموتون كل عام بسبب أمراض الحصبة، إذ يمكن لهذا الفيروس أن يهاجم الدماغ ما يجعله خطراً على حياة البشر. غالباً ما يهاجم الفيروس الأطفال تحت

يقول تقرير مراقب الدولة في إسرائيل إن وزارة الصحة لم تضع «نظرية قتالية» مرتبة بشكل كافٍ لعلاج الحصبة والأمراض الوبائية الأخرى. وأضاف أن «وزارة الصحة وضعت تعليمات فقط لبعض الأمراض مثل وباء الإيبولا والجمرة الخبيثة والجذري». جميع الأمراض الأخرى كان لها استعداد عام مشترك وتم إصدار التعليمات في منشور الرئيس التنفيذي، ولكن ليس «نظرية قتالية» المخصصة.

فيما يتعلق بعلاج الحصبة، وهو مرض بدأ في الارتفاع في إسرائيل في السنوات الأخيرة بعد أن كان قد اختفى تقريباً، تم العثور على تحقيقات وبائية ضعيفة في التقرير. وقال: في ٥٧٪ فقط من الحالات بدأت التحقيقات في غضون ٤٨ ساعة. هذا ليس مجرد إخفاق إسرائيلي، بل إخفاق له آثار صحية حقيقية. ومع تأخر التحقيق، فإن النظام الصحي يتأخر في الوصول إلى من يتعرض له، وهناك قلق من أنه سيصيب الآخرين.

وهو يؤكد أن الحصبة، وهي مرض لا يذكر نسبياً (٩ مرضى فقط في عام ٢٠١٦)، أصبحت خطراً كبيراً في السنوات الأخيرة. أصيب أكثر من ٤٠٠٠ شخص في ٢٠١٨-٢٠١٩، ذهب حوالي ١٠٪ منهم إلى المستشفى وحوالي ٤٪ كانوا يعانون من مضاعفات تتعلق بالالتهاب الرئوي والتهاب السحايا. وتوفي ثلاثة من المرضى.

إسرائيل تحتل المرتبة السابعة في العالم بإصابات الحصبة

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تحتل إسرائيل المرتبة السابعة في

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/ndkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي